



الأمم المتحدة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١
وبرنامج عملها لعام ٢٠١٢

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السادسة والستون

الملحق رقم ٣٤

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والستون
الملحق رقم ٣٤

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١ وبرنامج
عملها لعام ٢٠١٢



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2027

المحتويات

الصفحة	الفصل
v	مختصرات
vi	بيان المهمة
vii	تصدير
١	الأول - التقرير السنوي لعام ٢٠١١
١	ألف - تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩: التقدم المحرز حتى الآن
١	باء - إصلاح وحدة التفتيش المشتركة: التقدم المحرز وسبل المضي قدماً
٧	جيم - التقارير التي أُعدت في عام ٢٠١١
١٥	دال - التفاعل مع المؤسسات المشاركة والهيئات التشريعية
١٦	هاء - أنشطة متابعة التوصيات
٢٥	واو - نظام تتبع التوصيات على شبكة الإنترنت
٢٦	زاي - العلاقات مع هيئات الرقابة والتنسيق الأخرى
٢٧	حاء - الموارد
٢٨	طاء - مسائل أخرى
٣٠	الثاني - برنامج العمل لعام ٢٠١٢
٣١	ألف - الشؤون التنظيمية والإدارية واستعراض تطبيق اللامركزية في منظمة الصحة العالمية
٣١	باء - استعراض الشؤون التنظيمية والإدارية للوكالة الدولية للطاقة الذرية
٣١	جيم - عملية التثبيت من المستندات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
٣٢	دال - استعراض متابعة منظمة السياحة العالمية
٣٢	هاء - دفع مبلغ إجمالي بدلاً من الاستحقاقات
٣٢	واو - تقييم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات

٣٣	- ترتيبات دوام مرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
٣٣	- إدارة السجلات والمحفوظات داخل الأمم المتحدة
٣٣	- تقييم السياسات والممارسات في مجال استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل في مشتريات منظومة الأمم المتحدة
٣٤	- تحليل مقارن لاستخدام نظم تخطيط موارد المؤسسات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
٣٤	- الاستعراض على نطاق المنظومة كلها للبرمجة المشتركة والترتيبات الإدارية للأنشطة التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة

المرفقات

٣٥	- إطار وحدة التفتيش المشتركة الاستراتيجي المنقح للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩
٤٢	- تكوين وحدة التفتيش المشتركة
٤٣	- خطة العمل لعام ٢٠١١: حالة تنفيذ المشاريع (في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)
٤٥	- نظر الهيئات التشريعية في تقارير وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بالمنظومة بأسرها الصادرة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠
٤٧	- قائمة المنظمات المساهمة والنسبة المئوية لحصتها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٢

مختصرات

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	الأونروا
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	الأونكتاد
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	البرنامج الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	البرنامج المشترك المعني بالإيدز
صندوق الأمم المتحدة للسكان	صندوق السكان
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	الفاو
مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق	مجلس الرؤساء التنفيذيين
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	مفوضية اللاجئين
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	المكتب المعني بالمخدرات والجريمة
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	مكتب خدمات المشاريع
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	موتل الأمم المتحدة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	هيئة الأمم المتحدة للمرأة
وحدة التفتيش المشتركة	الوحدة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	اليونسكو
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	اليونيدو
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	اليونيسيف

بيان المهمة

لما كانت وحدة التفتيش المشتركة هي الهيئة الرقابية الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة المكلفة بإجراء عمليات التقييم والتفتيش والتحقيقات على نطاق المنظومة، فإنها تهدف إلى ما يلي:

(أ) مساعدة الأجهزة التشريعية في المنظمات المشاركة على الاضطلاع بمسؤولياتها الإدارية فيما يختص بوظيفتها الرقابية على كيفية إدارة الأمانات للموارد البشرية والمالية والموارد الأخرى؛

(ب) المساعدة على زيادة كفاءة وفعالية الأمانات المعنية في النهوض بالولايات التشريعية وتحقيق أهداف المهام المحددة للمنظمات؛

(ج) العمل على زيادة التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(د) تحديد أفضل الممارسات، واقتراح معايير مرجعية، وتسهيل تبادل المعلومات على نطاق المنظومة بأسرها.

تصدير

عملا بالفقرة ١ من المادة ١٠ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، يسرني أن أعرض هذا التقرير السنوي للوحدة عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ووصفا لبرنامج عملها لعام ٢٠١٢.

وفي عام ٢٠١١، أنجزت وحدة التفتيش المشتركة ١١ تقريرا ومذكرة واحدة وجهت جميعها إلى المنظمات المشاركة فيها. وكانت ثمانية من التقارير ومذكرة واحدة ذات طابع شامل للمنظومة بأسرها، بينما اختص أحد التقارير بعدة منظمات، وكان تقريران عبارة عن عمليتي استعراض لمنظمتين منفردتين.

وبينما كان الناتج الإجمالي لهذا العام يندرج في حدود متوسط الناتج السنوي في الأعوام الأخيرة، فإن الوحدة لم تستطع الوفاء بجميع الإنجازات المتوقعة في الأجل المتوسط لإطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، الذي نص على زيادة عدد الاستعراضات المتعلقة بالشؤون التنظيمية والإدارية لكل منظمة من المنظمات المشاركة، بغية تعزيز مساءلة مديريها. ويعزى ذلك إلى عدم تلبية ما يرتبط بذلك من حاجة إلى زيادة موارد الميزانية، ما عدا نظام المتابعة على شبكة الإنترنت. ومن ثم، قامت الوحدة بتعديل أهدافها الاستراتيجية وغاياتها ونواتجها (انظر المرفق الأول).

وكان أداء الوحدة جيدا في عام ٢٠١١. فلم تتمكن فقط من الحفاظ على مستوى ثابت من النواتج، حيث شملت أربعة تقارير صدر بها تكليف من الجمعية العامة، بل أحرزنا تقدما أيضا فيما يخص وضع نظام لتعقب التوصيات على شبكة الإنترنت، وشرعنا في إعادة تصميم الموقع الشبكي للوحدة، وطلب إلينا إعداد ثلاثة تقارير جديدة من بين التقارير الصادر بها تكليف لعام ٢٠١٢. وعملنا على زيادة أنشطة الاتصال بالمنظمات المشاركة وهينأها التشريعية، مما أدى إلى تعزيز الالتزام بالوحدة، بما في ذلك التمويل المخصص لنظام التعقب في ظل قيام نسبة ٩٠ في المائة تقريبا من المنظمات المشاركة برفع مساهمتها في عام ٢٠١١. كما قدمت المنظمات المشاركة ٣٢ اقتراحا فيما يخص برنامج العمل لعام ٢٠١٢. ومضينا في سعينا لتحسين عمل الوحدة. فقد حُدثت إجراءات العمل الداخلية في مطلع عام ٢٠١١، وأكد استعراض لقواعد ومعايير التقييم أن الممارسات المستقرة بالاتباع في وحدة التفتيش المشتركة تتمشى إلى حد كبير مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وقررت الوحدة كذلك إنشاء قائمة أولية من المواضيع لعام ٢٠١٣

من أجل تعزيز عملية تخطيط الموارد المعتمدة لفترة السنتين. وستكون هذه القائمة بمثابة الأساس لبرنامج عمل عام ٢٠١٣، وسيعاد النظر فيها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وعلى ضوء ذلك، وعملا بالالتزام بمعالجة المشاريع الجارية المتراكمة حاليا، يشمل برنامج عمل الوحدة لعام ٢٠١٢ اثني عشر مشروعاً جديداً.

وفي سياق تبادل الآراء مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة خلال عام ٢٠١١، اقترحت سبل ووسائل لتحسين تناول تقارير الوحدة والبت فيها بما أن عدم اتخاذ إجراءات بشأنها يقوض القيمة المضافة والأثر المحتملين لإسهامات الوحدة في تعزيز الكفاءة والفعالية، والاتساق والتعاون على نطاق المنظومة. وستواصل الوحدة العمل عن كثب مع الدول الأعضاء كذلك لمعالجة هذا الوضع. ويتوقع أن يسهم النظام المرتقب لتعقب التوصيات على شبكة الإنترنت الصادر به تكليف من الجمعية العامة في تعزيز هذه الإسهامات. وأود هنا أن أعرب عن التقدير، باسم وحدة التفتيش المشتركة، للمنظمات المشاركة التي ساهمت في تمويله. وفي نفس الوقت، نتطلع إلى ضمان توافر كل الموارد اللازمة لتشغيل النظام المذكور بصورة فعالة.

وأخيراً، واستجابة لدعوة الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٦٥، الموجهة إلى الوحدة من أجل تقديم تقرير عن عملية الإصلاح والتقدم المحرز فيها، وتقديم تقييمات جديدة للخيارات المتاحة لتعزيز فعالية عملها، يسرني أن أقدم الفرع المعنون "إصلاح وحدة التفتيش المشتركة: التقدم المحرز وسبل المضي قدماً" (الفصل الأول، الفرع باء). ويمكن الاطلاع على تقرير موسع عن إصلاح وحدة التفتيش المشتركة في الموقع الشبكي للوحدة (www.unjju.org/en/reform.htm). وأنا على ثقة بأن كلا من الأمين العام والدول الأعضاء سيولي الاعتبار الواجب لمقترحات الإصلاح.

(توقيع) محمد منير زهران

الرئيس

جنيف، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

التقرير السنوي لعام ٢٠١١

ألف - تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩: التقدم المحرز حتى الآن

١ - قامت وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٨ بوضع أول إطار استراتيجي لها متوسط الأجل وطويل الأجل يشمل الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩، ويقدم خارطة طريق لزيادة الرقابة استجابة لطلبات أصحاب المصلحة (A/63/34، المرفق الثالث)، وهو ما أقرته الجمعية العامة لاحقا في قرارها ٢٧٢/٦٣. وللأسف، لم يُترجم هذا الإقرار إلى طلب مدعوم بشكل تام لزيادة الموارد. ومن ثم، لم يكن أمام الوحدة خيار آخر سوى تعديل برامج عملها السنوية تبعا لذلك.

٢ - وأكدت الجمعية العامة كذلك، في قرارها ٢٧٠/٦٥، ضرورة أن تقوم الوحدة باستكمال استراتيجيتها المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ وتحسينها باستمرار، مع مراعاة التغيرات التي تطرأ على البيئة التي تضطلع فيها الوحدة بأنشطتها والتحديات التي تواجهها. واستجابة لهذا الطلب، استعرضت الوحدة أهدافها ونواجزها وقامت بتخفيضها وفقا للموارد المتاحة. ويُقترح إطار استراتيجي منقح في المرفق الأول لهذا التقرير. وبناء عليه، ستجرى استعراضات أقل فيما يتعلق بالشؤون التنظيمية والإدارية لفرادى المنظمات. غير أن الوحدة قد استنفدت مواردها الحالية إلى أقصى حد نظرا لتنفيذ نظامها لتعقب التوصيات على شبكة الإنترنت، الصادر به تكليف، واستراتيجية لإدارة المعارف. وبذلك، ستواصل إصدار ما متوسطه ١١ أو ١٢ تقريرا في السنة مع التركيز على القضايا الشاملة للمنظومة بأسرها.

باء - إصلاح وحدة التفتيش المشتركة: التقدم المحرز وسبل المضي قدما

٣ - دعت الجمعية العامة، في الفقرة ٨ من قرارها ٢٧٠/٦٥، وحدة التفتيش المشتركة إلى تقديم تقرير عن عملية الإصلاح والتقدم المحرز فيها، وتقديم تقييمات جديدة للخيارات المتاحة لتعزيز فعالية عملها، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية عن أية آثار يمكن أن تترتب على ذلك.

٤ - وبينما شهدت الوحدة عددا من جهود الإصلاح منذ إنشائها، فقد بادرت هي نفسها إلى أكبر عملية إصلاح أجريت في السنوات الأخيرة في عام ٢٠٠٣ (انظر A/58/343 و Add.1 و Add.2)، وهي تشمل خمسة أهداف رئيسية:

- (أ) تحسين مدى صلة التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية الصادرة عن الوحدة؛
- (ب) تحسين عملية متابعة تقارير الوحدة وتوصياتها؛
- (ج) تعزيز أساليب العمل، وإجراءات العمل الداخلية والقواعد والمعايير؛
- (د) تحسين التأهيل المهني للموظفين؛
- (هـ) تحسين تكوين الوحدة.

١ - تقدم الإصلاح

٥ - لقد أحرز تقدم كبير في المجالات الأربعة الأولى على النحو المبين في ورقة عن الجهود الرامية إلى إصلاح الوحدة، يمكن الاطلاع عليها في الموقع www.unjiu.org/en/reform.htm، غير أن المجال الخامس لم يجز تناوله بعد في الجوهر حيث إن أي تغييرات قد تطرأ على تكوين الوحدة الحالي هي رهن بموافقة الدول الأعضاء وتعديل نظامها الأساسي. والتغيير الوحيد الذي تقرر إدخاله على اختيار المفتشين يقضي بأن تدلي البلدان الراغبة في التوصية بمرشحين لعضوية وحدة التفتيش المشتركة بأسمائهم إلى الجمعية العامة لإتاحة اتخاذ قرار مستنير على نحو أفضل. وهناك تغييرات مقترحة أخرى لم يجز تنفيذها، وهو ما يجري تناوله بمزيد من التوضيح أدناه (للاطلاع على تكوين الوحدة الحالي، انظر المرفق الثاني).

٢ - تحسين تكوين الوحدة

٦ - على الرغم من تقدم الوحدة في معظم المجالات المبينة في وثائق الإصلاح الخاصة بها للعامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ المشار إليه أعلاه، فالجزء الذي لم يجز تناوله بعد هو المتعلق بتكوينها.

٧ - وسعياً إلى المزيد من التحسين في تكوين الوحدة ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تولي اهتماماً دقيقاً لاستقدام أفضل المرشحين المؤهلين إلى الوحدة. وقد ذُكرت المؤهلات المطلوبة في المادة ٢ من النظام الأساسي للوحدة التي تنص على أن المفتشين، الذين يعملون بصفتهم الشخصية "يختارون من بين أعضاء هيئات الإشراف أو التفتيش الوطنية، أو من بين الأشخاص ذوي الكفاءة المشابهة على أساس خبرتهم الخاصة في المسائل الإدارية والمالية، الوطنية أو الدولية، بما في ذلك مسائل التنظيم". ولكي تصبح تلك المتطلبات أكثر وضوحاً، في ظل غياب وصف متفق عليه لوظيفة المفتشين، فقد أكدت الجمعية العامة في الفقرة ٧ من قرارها ٢٦٧/٥٩ على "أهمية ضمان توافر الخبرة لدى المرشحين في ميدان

واحد على الأقل من الميادين التالية: الرقابة، ومراجعة الحسابات، والتفتيش، والتحقيق، والتقييم، والشؤون المالية، وتقييم المشاريع، وتقييم البرامج، وإدارة الموارد البشرية، والشؤون التنظيمية، والإدارة العامة، والرصد، و/أو الأداء البرنامجي، إضافة إلى توافر المعرفة بمنظومة الأمم المتحدة وبدورها في العلاقات الدولية“.

٨ - وقد أدخل تحسين على عملية الاختيار في الفقرة ٣ من الفرع الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٦١، التي نصّت على أن تُقدّم أسماء البلدان التي يطلب منها اقتراح مرشحين للوحدة وأسماء مرشحي كل منها في الوقت نفسه إلى الجمعية. وبعد ذلك، أصبح من الممارسات المعتادة أن تتيح البلدان السير الذاتية لمرشحيها.

٩ - وفي عام ٢٠٠٣، اقترحت الوحدة إنشاء فريق استشاري لاستعراض المرشحين لكي يقوم بمساعدة رئيس الجمعية العامة في أداء المهام الموكلة إليه. بموجب المادة ٣ من النظام الأساسي للوحدة بشأن اقتراح المرشحين الذين سيجري انتخابهم كمفتشين.

٣ - آفاق المستقبل

١٠ - يدل الملخص أعلاه للإجراءات/المبادرات الكثيرة التي اتخذتها الوحدة من أجل إدخال تدابير الإصلاح في السنوات الأخيرة على التزامها بخدمة مصالح المنظمات المشاركة والدول الأعضاء على نحو أفضل. ورغم ذلك، فالوحدة تعي أنه لا يزال هناك المزيد مما ينبغي عمله، وتكرر هنا التزامها بمواصلة التحسين في جميع المجالات التي تدخل في نطاق اختصاصها المباشر، بما في ذلك تحسين التخطيط الاستراتيجي والتأهيل المهني لموظفيها وتطوير أساليب عملها، وتعزيز المعايير والإجراءات وتحسين التنسيق مع التركيز على مراقبة النوعية وإدارة/تبادل المعارف.

١١ - غير أن الوحدة مقتنعة بأن هناك بعض المجالات التي لا يمكن تحقيق تقدم حقيقي فيها نحو مزيد من المساءلة والكفاءة والفعالية والتأثير بدون دعم الدول الأعضاء والمنظمات المشاركة في الوحدة. وتنطبق هذه الحالة على تكوين الوحدة وعلى متابعة توصياتها، حيث سُجّل تقدم في هاتين الناحيتين ولكن ثمة حاجة إلى التزام أقوى.

١٢ - وكذلك شكّلت زيادة تعقيد عمل الوحدة وطبيعته الشاملة لكامل نطاق المنظومة تحديات جديدة لا يمكن مواجهتها بالتدابير المبنية أعلاه وحدها. وفي الوقت الذي يستعان فيه بمصادر خارجية لإجراء الكثير من أعمال التقييم في وكالات الأمم المتحدة، لتتولّى إدارتها بعدئذ الوحدات المعنية بالتقييم، لا يمكن للوحدة استقدام أحدث الخبرات المتطورة اللازمة. ولا يقتصر تأثير ذلك على طول الفترة اللازمة لإصدار التقارير والمذكرات

والرسائل الإدارية ولكنه يؤثر أيضا على إمكانية الدراسة المتعمقة للمسائل الأكثر تعقيدا. كما يعني ذلك ضمنا، لدى اقترانه بجمود الموارد المخصصة للسفر، أن الكثير من أعمال الوحدة تجري في جنيف، بدون أن تتمكن من التعرف بشكل مباشر في مراكز العمل على كيفية تأثير السياسات الجديدة والإصلاحات على عمل الأمم المتحدة في الميدان. وتوفير الوسائل اللازمة لاستخدام الخبرات التقنية والمتصلة بقطاعات محدّدة والتي لا تتوافر لدى الوحدة، وكذلك السماح بزيارات ميدانية أكثر تفصيلا، يجب النظر فيهما في أي عملية إصلاح أخرى للوحدة. وفي هذا الصدد، من المهم أن نلاحظ أن الوحدة حصلت في ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ على مخصصات إضافية قدرها ١٠٠.٠٠٠ دولار، وذلك لتغطية الخدمات الاستشارية.

١٣ - ويعتبر تعزيز قدرة الوحدة على التعامل مع التقييم على نطاق المنظومة هو الاستجابة الصحيحة للدعوات التي أصدرتها الجمعية العامة في الفقرة ٨ من قرارها ٣١١/٦٣، الفقرات من ١١ إلى ١٣، من قرارها ٢٨٩/٦٤، والمتعلقة بضرورة تعزيز التقييم بوصفه أحد مهام منظومة الأمم المتحدة. وقد أكدت الجمعية العامة في قرارها ٣١١/٦٣ على ضرورة أن يكون الهدف من إنشاء آلية مستقلة للتقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة هو الاستفادة على نحو تام من الإطار المؤسسي القائم والقدرات الموجودة وتعزيزهما، ومنها على وجه الخصوص وحدة التفتيش المشتركة. ولما كانت المراجعة المستقلة التي كلف بها الأمين العام من أجل مراجعة آليات التقييم القائمة واقتراح خيارات بشأنها لم توضع في صيغتها النهائية بعد، فإنه لا تُقدّم أي مقترحات ملموسة في هذا الصدد في هذا الوقت.

٤ - خيارات لتعزيز فعالية الوحدة

١٤ - وبينما تدعو الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٦٥ الوحدة إلى تقديم تقرير عن عملية الإصلاح، وتطلب إليها كذلك تقديم تقييمات جديدة بشأن خيارات تعزيز فعالية عملها. وتمشيا مع هذا الطلب، تقترح الوحدة لذلك ما يلي:

(أ) إجراءات تتخذها الدول الأعضاء:

- ١' من أجل تحقيق الأداء الفعّال لوحدة التفتيش المشتركة من المهم وجود مفتشين ذوي مؤهلات عالية. لذا، فمن الأهمية بمكان أن تقوم الدول الأعضاء بتحديد واقتراح أفضل المرشحين لشغل وظيفة المفتش؛
- ٢' لعلّ الجمعية العامة ترغب في التأكيد مجددا على أهمية التنفيذ الفعّال للأحكام ذات الصلة من القرار ٢٦٧/٥٩، بما في ذلك الفقرة ٨ المتعلقة

بعملية المشاورات التي تجري لاستعراض مؤهلات المرشحين المقترحين للعمل كمفتشين؛

٣' لعلّ الجمعية العامة ترغب، مع مراعاة الفقرة ٩ من القرار نفسه، في دراسة مختلف الخيارات المتعلقة بفترة عضوية المفتشين، وذلك بهدف الاستفادة الكاملة من الخبرة المكتسبة في إطار الوحدة وفي نفس الوقت تسهيل تجديد خبرة الوحدة وتحديثها؛

٤' لعلّ الجمعية العامة وغيرها من الهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة في الوحدة ترغب في إعادة النظر في الطرائق الحالية المستخدمة في دراسة تقارير الوحدة ووضع عملية تقود إلى اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب بشأن التوصيات المعلقة التي وجهتها الوحدة إلى هذه الهيئات؛

(ب) إجراءات تتخذها المنظمات المشاركة في الوحدة: ينبغي أن تضمن أمانات المنظمات المشاركة في الوحدة أن يُنظر في الوقت المناسب وبشكل فعال في تقارير الوحدة ومذكراتها ورسائلها الإدارية، وذلك بواسطة ما هو مناسب من آليات المتابعة الداخلية، وعن طريق إعداد التعليقات، بما في ذلك ما يتعلق بالإجراءات المموسة التي يجب اتخاذها بالنسبة لكل توصية، والبرمجة الزمنية السريعة للتقارير التي تتناول جدول أعمال الهيئات التشريعية المعنية، مما يتيح الوقت الكافي لدراسة التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء واتخاذ إجراءات بشأنها؛

(ج) إجراءات تتخذها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين:

١' ينبغي لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تقصير الفترة النهائية المحددة لتقديم التعليقات والبالغة ستة أشهر إلى مدة أقصاها ثلاثة أشهر؛ وبالتالي تقليص فترة تأخر الهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة في دراسة تقارير الوحدة وتوصياتها؛

٢' ينبغي لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين أن تدرج في جدول أعمال لجنيتها الرفيعة المستوى والمعنيتين بالإدارة وبالبرامج بندا يتعلق بالوحدة، وأن تدعو الوحدة إلى تقديم عرض إيضاحي، وأن تناصر حصول الوحدة على مركز مراقب لدى اللجنتين. وستكون الفائدة من ذلك إشراك الوحدة في المبادرات الرئيسية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة؛

(د) إجراءات تتخذها وحدة التفتيش المشتركة: رغم الضرورة الحيوية للإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء والمنظمات المشاركة، تلتزم الوحدة ذاتها بمواصلة جهودها لتحسين أساليب عملها وإجراءاتها وفعاليتها وأهميتها. وبالتالي، تعكف الوحدة على اتخاذ الإجراءات التالية، أو تعتزم اتخاذها، كجزء من تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩:

- ١' الحد من طول التقارير وذلك بدراسة طرق بديلة لتقديم تقارير عن النتائج والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية، كإصدار ورقات موجزة، ووضع جزء من الأبحاث المستفيضة التي تجربها على موقعها الشبكي؛
- ٢' الالتزام الصارم بالمقاييس الداخلية الخاصة بإعداد الاستعراضات وذلك من أجل وضع تواريخ واضحة لبدء تقارير الوحدة ومذكراتها ورسائلها الإدارية وللانتهاء منها، والسعي من ثم إلى الحد من عدد المشاريع التي تعاني من التأخير ولتخفيف تراكم العمل؛
- ٣' مواصلة صقل عمل الوحدة من خلال مواصلة تحديث إجراءات العمل الداخلية، واعتماد قواعد ومعايير لعمليات التقييم والتحري والتفتيش واستكشاف عمليات استعراض أكثر مرونة وابتكاراً؛
- ٤' إدارة الموارد المتاحة بصرامة أكبر وذلك لتعزيز الاستفادة منها (بما في ذلك تحسين التخطيط للسفر، وزيادة استخدام التداول بالفيديو وعن طريق برنامج سكايب (Skype)، والتعرف على مصادر الدعم والخبرات في كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والاستعانة بالخبراء الاستشاريين)؛
- ٥' استخدام خبرات إضافية من خلال التماس خدمات خبراء معاونين تمولهم الدول الأعضاء، ومواصلة إدارة برنامج التدريب الداخلي وتحديد موارد إضافية خارجة عن الميزانية عند الحاجة إليها في المشاريع المعقدة؛
- ٦' تنفيذ استراتيجية توعية موجهة إلى الهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة وذلك بهدف إذكاء وعيها بمنتجات الوحدة والمشاركة في المناقشات والتطورات البارزة في مجال السياسات في الوقت المناسب؛
- ٧' تعزيز إدارة الوحدة للمعارف واستراتيجيتها للاتصالات بحيث تضمن زيادة الوعي بتقاريرها واستخدامها من خلال وضع وتنفيذ نظام تتبع شبكي قوي؛ وبواسطة موقع شبكي منقح سهل الاستعمال؛ وبإصدار منتجات

اتصالات مصممة خصيصا ومحددة الأهداف من أجل التواصل مع الدول الأعضاء والمنظمات المشاركة على حد سواء؛

٨' تنفيذ تقييم ذاتي.

جيم - التقارير التي أُعدت في عام ٢٠١١

١٥ - تضمن برنامج العمل لعام ٢٠١١، الذي اعتمده الوحدة في دورتها المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (A/65/34، الفصل الثاني)، ١١ مشروعاً جديداً. وقد ألغي تقرير واحد، ووضع على القائمة بسبب مغادرة المنسق المعني بهذا التقرير بشكل غير متوقع حيث عُيّن ممثلاً دائماً لبلده لدى الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، كان قد جرى ترحيل ٨ مشاريع من عام ٢٠١٠ ومشروعين من عام ٢٠٠٩، ليصل المجموع إلى ٢١ مشروعاً في عام ٢٠١١.

١٦ - وبحلول نهاية عام ٢٠١١، كانت أربعة من المشاريع الجديدة وثمانية من مشاريع برنامج العمل السابق قد أُنجزت. وتُرِحّل إلى العام ٢٠١٢ ثمانية مشاريع من بينها مشروعان لم يُشرع فيهما إلا في تشرين الثاني/نوفمبر. وستنجز أربعة من هذه المشاريع في أوائل عام ٢٠١٢، في حين ستُنجز المشاريع المتبقية بحلول منتصف العام، وذلك سعياً من الوحدة لتقليل متوسط المدة التي تستغرقها المشاريع (انظر المرفق الثالث).

١٧ - وفي عام ٢٠١١، أعدت الوحدة ١١ تقريراً ومذكرة واحدة، تحتوي في مجملها على ٨٦ توصية. وكانت ثمانية من هذه التقارير بالإضافة إلى المذكرة ذات طابع شامل لنطاق المنظومة، في حين كان تقرير واحد معنياً بعدة منظمات، وتقريران كان كل منهما استعراضاً لمنظمة واحدة. ويرد أدناه موجز التقارير والمذكرة.

١٨ - JIU/REP/2011/1، "استعراض الخدمة الطبية في منظومة الأمم المتحدة" - قيّم هذا الاستعراض الذي أجري على صعيد منظومة الأمم المتحدة طريقة تقديم الخدمات الطبية في المنظومة وإدارتها ودعمها ورصدها، بغرض اقتراح تحسينات تمكّن الأمم المتحدة من أداء واجبها في تقديم الرعاية المتعلقة بصحة الموظفين وسلامتهم على نطاق العالم، ولا سيما في الميدان. وولفت التقرير الانتباه إلى قضية المساءلة في مجال الخدمات الطبية، ويشير إلى أن شعبة الخدمات الطبية التابعة لمكتب إدارة الموارد البشرية بالأمانة العامة لا تقدم أي مساهمات في ما يتعلق بميزانيات الوحدات الميدانية وخطط عملها، بالرغم من اضطلاعها بدور "المشرف التقني". وفي حين استثمرت الأمم المتحدة موارد كبيرة في توظيف عدد كبير من العاملين في الرعاية الصحية في كل أجزاء المنظومة، خلص الاستعراض إلى أنه لم تُنشأ بعد

المياكل المطلوبة للإشراف على هذه الموارد وإدارتها وفقاً للمعايير العصرية في مجال الرعاية الصحية.

١٩ - ويتطلب اعتماد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لسياسات السلامة والصحة المهنيين إحداث نقلة نوعية في تقديم الخدمات الطبية. وسينصب التركيز في هذه الحالة على الوقاية بدلاً من العلاج. وتيسيراً لتنفيذ سياسات السلامة والصحة المهنيين وتعزيز التنسيق، يوصي التقرير أيضاً بإنشاء شبكة معنية بتلك المسائل على نطاق المنظومة (كما يشمل الخدمات الطبية، على سبيل المثال لا الحصر)، تصاغ على شاكلة الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية. وستولى هذه الشبكة دعم اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في استعراضها الشامل للقضايا المتصلة بكل عناصر هيكل السلامة والصحة المهنيين في الأمم المتحدة.

٢٠ - *JIU/REP/2011/2*، ”الشفافية في عملية اختيار وتعيين كبار المديرين في الأمانة العامة للأمم المتحدة“ (انظر A/66/380) - عملاً بالفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤، المعنون ”نحو نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة“، استعرضت الوحدة فعالية العمليات الحالية لاختيار وتعيين كبار المديرين في الأمانة العامة وتماسك تلك العمليات وحسن توقيتها وشفافيتها. وقد أُسند إليها إجراء هذا الاستعراض لأن الدول الأعضاء أعربت عن قلقها من أن الغموض يكتنف تنفيذ هذه العملية على النحو المبين في تقرير الأمين العام المتعلق بالمساءلة (A/64/640). ولغرض الاستعراض، حُدد نائب الأمين العام ووكلاء الأمين العام والأمناء العامون المساعدون بوصفهم كبار المديرين المعنيين بهذه العملية.

٢١ - ويسلم كل من الدول الأعضاء والمفتشين على السواء بما يتمتع به الأمين العام من سلطة تقديرية صريحة فيما يتعلق بتعيينات كبار المديرين، ولكن المفتشين يعتقدون أن هذا لا يعني أن لدى الأمين العام تفويضاً مطلقاً يسمح له بتجاوز الشفافية في العملية التي أرساها هو نفسه. ومن أجل إيجاد توازن بين توفير معلومات كافية للدول الأعضاء لكي تكون على ثقة بأن العملية واضحة ومنصفة وشفافة ولا تمس خصوصية المرشحين أو تعرض للخطر الثقة في عملية التداول التي تقوم بها أفرقة الاستعراض أو الأمين العام نفسه، يوصي المفتشان بإصدار إعلانات الشواغر لجميع الوظائف، باستثناء المبعوثين الخاصين والمستشارين الشخصيين، وإنشاء موقع شبكي لنشر المعلومات المتعلقة بتعيينات كبار المديرين على الدول الأعضاء والمرشحين المحتملين. وينبغي أن ترسل إلى جميع الدول الأعضاء وجميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها خلال مهلة لا تقل عن شهر واحد مذكرات شفوية تُنشر بها جميع إعلانات الوظائف الشاغرة. وهذا سيفي بمقتضيات أحكام الفقرة ٣ (هـ) من القرار

٢٣٢/٤٦، التي قررت فيها الجمعية العامة، كقاعدة عامة، ألا يخلف أحد مواطني دولة عضو مواطناً آخر من الدولة ذاتها في أية وظيفة عليا، وألا يكون هناك احتكار في الوظائف العليا من جانب مواطني أي دولة أو مجموعة من الدول. وبالنسبة إلى المناصب التي قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تطبق عليها قاعدة التناوب الجغرافي بين "الشمال" و "الجنوب"، فقد رأى المفتشان ألا يلتزم المرشحون إلا من المنطقة التي يأتي دورها في شغل المنصب. والمفتشان على اقتناع بأن تكون الجدارة هي المعيار الرئيسي لاختيار كبار المديرين، وبأن تضطلع الدول الأعضاء بمسؤولية تقديم مرشحين كاملين الأهلية لكي ينظر الأمين العام في ترشيحهم.

٢٢ - *JIU/REP/2011/3*، "التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة" - يتناول التقرير المقدم بناء على تكليف من اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، قضايا التنسيق والاتساق والعمليات الحكومية الدولية. ويحدد التقرير وجود عدم فهم لتعاريف ومفاهيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وسوء تطبيق المبادئ التوجيهية، وضعف الالتزام بآليات الإبلاغ القائمة عن الأنشطة في مجال دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويلاحظ أن التنسيق على المستوى الإقليمي والقطري إما أنه غير كاف أو معدوم، مما يعيق تحقيق الأثر المحتمل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويشير إلى فقدان الفرص بسبب الدور المحدود للجان الاقتصادية الإقليمية، ويوصي بتعزيز الوجود الإقليمي للوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتابعة للبرنامج الإنمائي ونقلها إلى مقر اللجان الإقليمية، من أجل تعزيز حضور الوحدة وتحقيق أوجه التآزر. ويبرز التقرير أن نقص التمويل يعد عقبة كأداء كبيرة في طريق النهوض بالدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة، ويوصي بتخصيص مستويات أعلى من الميزانيات الأساسية لهذا النشاط، وبأن تقوم المنظمات بجمع أموال غير مشروطة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكان التقرير أساساً لتقرير الأمين العام المتعلق بحالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/66/229) الذي سيكون بمثابة مساهمة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة الذي ستجريه الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

٢٣ - *JIU/REP/2011/4*، "تعدد اللغات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة - حالة التنفيذ - مرتقب إصداره" - على الرغم من اتخاذ قرارات عديدة لتعزيز تعدد اللغات، لم يضع سوى عدد قليل من المنظمات سياسات وخطط عمل لاستراتيجية رسمية. وبالتالي، لا تزال أوجه الخلل القائمة في ما بين اللغات الرسمية للمنظمات والتفاوت في ما بين لغات العمل في أماناتها مثار قلق للدول الأعضاء. ويتناول التقرير، وهو يهدف إلى تقييم حالة تنفيذ

تعدد اللغات على نطاق المنظومة، مجالات من قبيل خدمات المؤتمرات والخدمات المتصلة باللغات، والموارد البشرية والتدريب والإعلام والتوعية، فضلا عن الشراكات المؤسسية، مؤكداً، في الوقت ذاته، على الحقيقة الصارخة المتمثلة في أن التنفيذ الفعلي لتعدد اللغات هو مسؤولية جماعية ومشتركة لجميع أصحاب المصلحة، بما فيهم الدول الأعضاء وممثلوها والرؤساء التنفيذيون والأمانات.

٢٤ - وتوصي الوحدة، في التقرير، بأن تلتزم المؤسسات التابعة للأمم المتحدة التزاماً أشد بمبادئ المساواة في ما يتعلق بلغاتها الرسمية، وأن تكفل الإنصاف في استخدام لغات العمل داخل الأمانات؛ وأن تدعم، بطرق منها القنوات المالية، اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان الامتثال الفعلي لتقديم الأعمال الأساسية للمنظمات بجميع اللغات الرسمية ولغات العمل؛ وأن تشترط تعيين موظفين كبار بوظائف منسقين لشؤون تعدد اللغات؛ وأن تشترط توافر معرفة جيدة بلغة ثانية من لغات العمل لدى جميع الموظفين؛ وأن تعالج القضايا المثيرة للقلق المتمثلة في نقص المترجمين الشفويين والتحريريين الأكفاء، والتخطيط لتعاقب الموظفين بشكل فعال، والتدريب والتطوير الوظيفي الموجهين؛ وأن تنشئ ضمن مجلس الرؤساء التنفيذيين فريقاً عاملاً مخصصاً معنياً بتعدد اللغات لوضع سياسات مشتركة، ورصد النهج واستراتيجيات العمل.

٢٥ - *JIU/REP/2011/5*، ”أطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة“ - يتضمن هذا التقرير، الذي طلبت الجمعية العامة تقديمه في قرارها ٢٥٩/٦٤، لتنظر فيه في دورها السابعة والستين، تحليلاً مقارناً لمختلف أطر المساءلة لدى المؤسسات على نطاق المنظومة. وتحدد الوحدة مختلف عناصر المساءلة بتقييم المؤسسات المعنية بالمساءلة وممارسات المساءلة التي تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حتى في حال عدم وجود إطار رسمي. ويجري التشديد على تعقّد مفهوم المساءلة، الذي يتجاوز شرط وجود نظام للرقابة الداخلية، ويجري التركيز بقوة على أهمية تحقيق الشفافية وعلى إرساء ثقافة المساءلة، تشكلاً معاً الركيزتين اللتين يقوم عليهما أي إطار للمساءلة. وثقافة المساءلة هذه لن تبلور تبلوراً كاملاً إلا عندما يكون كبار المديرين قدوة للآخرين.

٢٦ - وتحدد سبع مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة وضعت أطراً للمساءلة رسمية قائمة بذاتها، وتوصي المنظمات بقوة بأن تضع هذا الإطار إن لم تكن قد وضعت بعد. وفي هذا الصدد، يقترح ١٧ معياراً مرجعياً تمثل خريطة طريق لقياس وتقييم درجة تحقق المساءلة. وعلى الرغم من أن التقييم يركز على المنظمات، فهو يلفت الانتباه أيضاً إلى مسؤولية الإشراف التي تضطلع بها الدول الأعضاء كعامل هام في الحفاظ على المساءلة. ويخلص

التقرير إلى توصية للرؤساء التنفيذيين بإجراء تقييم، في السنوات القليلة المقبلة، لأطرها وهاكلهم المتعلقة بالمساءلة، وثقافة المساءلة في منظماتهم.

٢٧ - *JIU/REP/2011/6*، "استمرارية الأعمال في منظومة الأمم المتحدة" - بحث الاستعراض وجود استراتيجيات وسياسات وخطط لاستمرارية الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وحدد أوجه التشابه والاختلاف؛ وأفضل ممارسات التنفيذ؛ وآليات الاتصال والتنسيق؛ وأداء وحدات استمرارية تصريف الأعمال والملاك الوظيفي لها، بما في ذلك أطرها التمويلية وآليات التمويل اللازم لتشغيلها. وخلص الاستعراض إلى أن عددا قليلا من المؤسسات قد وضع سياسة وخطة معتمدين لاستمرارية تصريف الأعمال، أو قد بدأ في تنفيذها بطريقة شاملة. وقد عُولجت مختلف عناصر استمرارية تصريف الأعمال بشكل منفصل لا بشكل كلي. وأدى عدم المعرفة وعدم فهم الإدارة العليا للغرض من إدارة استمرارية تصريف الأعمال إلى عدم كفاية الدعم السياسي والمالي المقدم من الدول الأعضاء. وخلص الاستعراض أيضا إلى أن التعاون المشترك بين الوكالات بشأن قضايا استمرارية تصريف الأعمال ذو طابع ظرفي وأنه ثمة وفورات حجم ستتحقق من خلال التعاون وتنسيق الممارسات على نطاق المنظومة بشكل أكثر تنظيما، ويمكن أن تناقش تلك الممارسات في إطار منتدى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

٢٨ - وتوصي الوحدة، في التقرير، بأن يكون موقع مديري استمرارية تصريف الأعمال في مكتب الرئيس التنفيذي أو المكتب التنفيذي للإدارة؛ وأن يُعزز التزام القيادة العليا ودعم الدول الأعضاء؛ وأن تخصص موارد بشرية ومالية مكرسة لهذا الغرض؛ وأن توضع السياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة باستمرارية الأعمال؛ وأن تسند المسؤولية عن تنفيذها. وينبغي للمنظمات الاضطلاع بأنشطة التوعية عن طريق إدماج التدريب على استمرارية الأعمال في تنمية قدرات الموظفين والدورات التعريفية لجميع الموظفين؛ وينبغي توفير تدريب دوري للموظفين البالغين الأهمية باعتباره جزءا لا يتجزأ من إدارة استمرارية الأعمال. ويوصي التقرير أيضا بأن تكون خطط استمرارية الأعمال على مستوى المنظمة برمتها، بما في ذلك المكاتب الميدانية. وينبغي للمنسقين المقيمين الإشراف على تبادل المعارف والتعاون والتكامل في مجال التأهب لاستمرارية تصريف الأعمال لدى مؤسسات الأمم المتحدة في مراكز عملهم.

٢٩ - *JIU/REP/2011/7*، "وظيفة التحقيق في منظومة الأمم المتحدة" (مرتقب إصداره). أُجري هذا الاستعراض كمتابعة للتقارير السابقة التي أعدتها وحدة التفتيش المشتركة بشأن الرقابة، لتحديد التقدم المحرز على مدى العقد الماضي في تعزيز وظيفة التحقيق في مؤسسات

الأمم المتحدة. وقد بين الاستعراض أن كيانات الرقابة الداخلية لا تزال، كما في الماضي، غير مستقلة عملياً عن الرئيس التنفيذي، نظراً لعدم تمتع رؤساء الكيانات الرقابية بحرية تقرير احتياجاتهم الخاصة من الميزانية، وعدم تمكنهم من التحكم تماماً بمواردهم البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، وجد الاستعراض أن مسؤولية التحقيق مجزأة في عدد من المؤسسات، وأنه نتيجة لذلك، تصدر بعض التحقيقات عن محققين غير مهنيين.

٣٠ - ويتضمن التقرير توصيات تهدف إلى تعزيز الاتساق والمواءمة على نطاق المنظومة وتدعو، إلى ضم جميع التحقيقات في دائرة الرقابة الداخلية لكل مؤسسة، وإضفاء الطابع المهني على وظيفة التحقيق باستقدام الموظفين المؤهلين وإعفائهم من نظامي التنقل والتناوب داخل المؤسسة نفسها، وتحقيق المركزية في متابعة نتائج التحقيقات، وإجراء استعراض دوري لمدى كفاية الموارد والموظفين في وظيفة التحقيق، علاوة على إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين هيئات الرقابة وتبادلها لأفضل الممارسات في مجال التحقيق. ويدعى الأمين العام إلى أن يُنشئ، تحت رعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين، فرقة عمل مشتركة بين الوكالات بغية وضع الخيارات اللازمة لإنشاء وحدة تحقيقات موحدة لمنظومة الأمم المتحدة بحلول نهاية عام ٢٠١٣، لتتولى فيها الهيئات التشريعية. ومن شأن هذا التوحيد إفادة الوكالات الصغيرة التي لا تملك القدرة على إجراء تحقيقات، ومواءمة ممارسات الأعمال، وإنتاج معايير وإجراءات مشتركة لإجراء التحقيقات، وإيجاد حل لمسائل الاستقلالية، وتعيين المحققين المهنيين دون غيرهم، وإتاحة الفرص لترقية الموظفين، ومعالجة مسائل التجزؤ.

٣١ - "استعراض تنظيم وإدارة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)" (مرتبب إصداره). أُرجئ إجراء هذا الاستعراض من عام ٢٠٠٩ بطلب من اليونسكو تجنّباً للازدواجية في العمل وفتور النشاط الرقابي إذ كانت المنظمة في ذلك الحين منخرطة بالفعل في عملية تقييم خارجي كبيرة. ويُعترف بأن أشواطاً قُطعت في معالجة مسائل رئيسية منذ صدور تقرير الوحدة السابق (JIU/REP/2000/4)، ويجري تحديد عدد من التحديات الماثلة في مجالات الحوكمة، والإدارة التنفيذية، والإدارة، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الموارد البشرية، والرقابة. وتوصي الوحدة، في التقرير، بإعادة النظر في هيكل القيادة الحالية لعملية إدارة التغيير، وتوسيع لجنّتها التوجيهية ووضعها مؤقتاً تحت مسؤولية مدير متخصص متفرغ لعملية التغيير، والعمل، في الوقت نفسه، على تعزيز الاتصال الداخلي الموجه نحو الموظفين على جميع المستويات. وأخيراً، تحث الوحدة الدول الأعضاء وأمانة اليونسكو على أن تشرع، على سبيل الأولوية، في المناقشة الحورية المتعلقة بمجال تركيز اليونسكو لما سيترتب على ذلك من أثر على العديد من الجوانب الإدارية الأخرى.

٣٢ - JIU/REP/2011/9، ”حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة“ (مرتقب إصداره). أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُعد من الأصول الديناميكية والاستراتيجية التي لا غنى عنها لكي تؤدي المؤسسات مهامها وتُحقق أهدافها. ويهدف التقرير إلى تحسين فعالية حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتحليل المقارن لمختلف أطر وممارسات وعمليات الحوكمة في هذا المجال ضمن مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، سعياً إلى تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وتهدف التوصيات الإحدى عشرة الواردة في التقرير إلى تعزيز أطر حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ما يتصل بدور تكوين وفعالية اللجنة المعنية بحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو ما يعادلها ضمن تلك المؤسسات؛ واستراتيجيات المؤسسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواءمتها مع احتياجات العمل؛ ودور ومسؤوليات كبير موظفي الإعلام أو من يعادل موقعه؛ وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وأداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقابة عليها؛ والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأخيراً، يوصي التقرير بتعزيز التنسيق والتعاون تحت إشراف مجلس الرؤساء التنفيذيين.

٣٣ - JIU/REP/2011/10، ”العلاقات بين الموظفين والإدارة في الأمم المتحدة“ (مرتقب إصداره). سعى الاستعراض، الذي أُجري استناداً إلى اقتراحات قدمها ممثلون عن الإدارة والموظفين، تحديد وتعزيز الظروف التي من شأنها أن تقوّي العلاقات بين الموظفين والإدارة على جميع المستويات في الأمانة العامة وجميع مراكز العمل، وفي الأجهزة والصناديق والبرامج التي تدار بصورة مستقلة، والمحاكم، وجامعة الأمم المتحدة، وعمليات السلام، والبعثات السياسية، على أساس المبادئ والنصوص التي اتفقت عليها الدول الأعضاء.

٣٤ - وخلص الاستعراض إلى أن تنفيذ المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين الموظفين والإدارة على النحو المنصوص عليه من وجهة النظر القانونية والسياسية بعيد كل البعد عن أن يكون مُرضياً بالدرجة نفسها داخل الكيانات المختلفة، وي طرح إشكالية على جميع مستويات التفاعل بين الموظفين والإدارة. إذ يقتضي تحقيق الفعالية في العلاقات بين الموظفين والإدارة، من كلا الجانبين، الاستعداد للمشاركة في المناقشات بحسن نية وفهماً سليماً للمسائل على المحك، علماً بأن هذه النقطة الأخيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بضرورة التدريب على العلاقات بين الموظفين والإدارة. ولاحظ المفتش أن بعض الاتفاقات التي تتعلق بالمسائل ذات الصلة بالموارد البشرية هي ثمرة مفاوضات جرت في عدد من الهيئات المشتركة، بما في ذلك اللجنة المشتركة بين الموظفين والإدارة التي كانت تسمى سابقاً لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة. وهي الهيئة الوحيدة للتفاوض بين الموظفين والإدارة على نطاق الأمانة

العامّة، مما يدلّ على وجود تفاوض جماعي قائم بحكم الواقع. ويقترح التقرير أن يجري الاعتراف صراحةً بهذا المفهوم في إطار هيئات المفاوضات المشتركة، ويدعو الجمعية العامّة، إلى الاعتراف بتطبيق الصكوك ذات الصلة لمنظمة العمل الدوليّة على موظفي الأمم المتّحدة. ويقترح التقرير أيضاً إدراج سلسلة من التحسينات الملموسة على العلاقات بين الموظفين والإدارة.

٣٥ - *JIU/REP/2011/11*، "تقييم نطاق عمل الأمم المتّحدة في مجال الإجراءات المتعلّقة بالألغام وتنظيمه وفعاليته والنهج المتبع فيه" (مرتبب إصداره). يهدف الاستعراض، الذي طلبت الجمعية العامّة إجراءه في قرارها ٨٤/٦٤، إلى تزويد الدول الأعضاء بمنظور مستقل عن عمل الأمم المتّحدة في مجال الإجراءات المتعلّقة بالألغام والإسهام في وضع استراتيجية الأمم المتّحدة الجديدة المشتركة بين الوكالات للإجراءات المتعلّقة بالألغام للفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

٣٦ - واستنتج الاستعراض وجود حاجة إلى تنسيق أقوى لمبادئ الشراكة والتقيّد الكامل بها، بسبب تنوع الأنشطة والجهات الفاعلة ذات الصلة بالإجراءات المتعلّقة بالألغام. وأشار الاستعراض أيضاً إلى وجود فجوة بين الإجراءات المتعلّقة بالألغام والنُظم الصحيّة الوطنيّة، وهي فجوة لم تعالجها منظومة الأمم المتّحدة كما ينبغي، وحدّد وجود حاجة إلى كيان رائد لمساعدة الضحايا داخل المنظومة. ويدعو التقرير إلى الفصل بين تنسيق الأنشطة في مجال الإجراءات المتعلّقة بالألغام وإدارة مشاريع الإجراءات المتعلّقة بالألغام/أو تنفيذها، بغية تعزيز الشفافية، ويتضمّن عدداً من التوصيات لتجنب أي تضارب في المصالح في إدارة تمويل الإجراءات المتعلّقة بالألغام، ونقله عن طريق صندوق التبرعات الاستثماري للمساعدة في الإجراءات المتعلّقة بالألغام.

٣٧ - *JIU/NOTE/2011/1*، "إصلاح نظام المشتريات في منظومة الأمم المتّحدة" (مرتبب إصداره). أجرى هذا الاستعراض تقييماً على نطاق المنظومة لكفاءة وفعالية وشفافية واتساق سياسات المشتريات التي اعتمدها مؤسسات منظومة الأمم المتّحدة، والممارسات والمبادرات الإصلاحية في هذا المجال، وحدّد الممارسات الجيدة من داخل المنظومة وخارجها. ووجد الاستعراض أن العديد من المؤسسات الكبيرة غدت أكثر وعياً للأهمية الاستراتيجية التي تكتسبها المشتريات في تحقيق الأهداف الأوسع لتلك المؤسسات في ضوء الزيادة الكبرى التي سجّلها الحجم الإجمالي لمشتريات منظومة الأمم المتّحدة، من ٦,٥ بلايين دولار إلى ١٣,٨ بليون دولار بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩، فضلاً عن الزيادة في تنوع وتعدّد أنشطة الاشتراء. ودفعت هذه الحالة بالمؤسسات، ولا سيما الكبرى منها، إلى الشروع في إصلاح نظام

الاشتراء في العديد من المجالات، كالتأهيل المهني لموظفي المشتريات، ونظم المعلومات، ووضع الاستراتيجيات، والأخلاقيات، وإدارة شؤون البائعين (وضع قوائم البائعين الذين يُحظر التعامل معهم وآليات للشكوى)، وسياسات الاشتراء المستدامة. وكشف الاستعراض أن بعض المؤسسات أصبح أكثر تقدماً في تنفيذ جهود الإصلاح، فيما البعض الآخر ما زال متلكناً. ووجد الاستعراض أيضاً أن التعاون بين المؤسسات يشهد ارتفاعاً، لكن المجال متاح للتحسين، وأن هناك حاجة لاتباع نهج ذي بُعد استراتيجي أعمق بشأن مسألة تحليل الأصناف الرئيسية من المشتريات في المنظومة، ولتحديد الاستراتيجيات المشتركة الموحدة للمشتريات والاتفاقات المشتركة الطويلة الأجل، للاستفادة من حجم المنظومة، مما سيُتيح تحقيق وفورات كبيرة للمؤسسات. ويمكن لزيادة التعاون بين المؤسسات الكبرى والصغرى أن يسهم أيضاً في إحراز مزيد من التقدم في عملية الإصلاح.

دال - التفاعل مع المؤسسات المشاركة والهيئات التشريعية

٣٨ - واصلت الوحدة تعزيز حوارها مع المؤسسات المشاركة استجابةً لطلبات الجمعية العامة.

٣٩ - واحتل تحسين العلاقات مع المؤسسات المشاركة موقعاً بارزاً في عام ٢٠١١. فقد عقدت الوحدة اجتماعات رسمية رفيعة المستوى مع رئيس الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، والرؤساء التنفيذيين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومركز التجارة الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والأونكتاد، واليونيدو، واليونسيف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وخلال هذه الاجتماعات، أعرب الرؤساء التنفيذيون عن دعمهم القوي لعمل الوحدة واستعدادهم لتعزيز التعاون معها.

٤٠ - وبالإضافة إلى ذلك، اغتنم المفتشون المعيّنون كمنسقين الفرصة، أثناء الاضطلاع بمهامهم المتصلة بالمشروع، للاجتماع مع الرؤساء التنفيذيين و/أو كبار المديرين والمنسقين من المؤسسات المشاركة المعنية، حسب الاقتضاء. وخلال الاجتماعات، نوقشت المسائل ذات الاهتمام المشترك بالنسبة لكلٍّ من الوحدة والمؤسسات المشاركة، وبخاصة أنشطة متابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وتعززت الاتصالات مع منسقي الوحدة، ولا سيما في أعقاب الاجتماع الناجح المعقود مع المنسقين في عام ٢٠١٠. وتخطط الوحدة، في سعيها إلى مواصلة تعزيز هذه العلاقة، لتنظيم اجتماع مماثل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٤١ - كما شارك المفتشون في دورات الهيئات التشريعية/الإدارية لمنظمة العمل الدولية، والأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية. وفي الأمم المتحدة، اجتمع منسقو التقارير مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية، كما عرضوا تقاريرهم، حسب الاقتضاء، على اللجنة الخامسة واللجنة الثانية التابعتين للجمعية العامة وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٢ - ومثلت الوحدة أيضاً في عدة مشاورات رسمية وغير رسمية عُقدت مع اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من أجل مناقشة التقرير السنوي للوحدة وبرنامج عملها واحتياجاتها من الميزانية.

٤٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، أنشأت الجمعية العامة، في سياق عملية الإصلاح الجارية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي انضمت إلى أسرة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وبهذه الصفة، أصبحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من المؤسسات المشاركة في الوحدة، وأجريت أولى الاتصالات بينهما خلال عام ٢٠١١.

هاء - أنشطة متابعة التوصيات

٤٤ - يعد قيام نظام متابعة فعال وكفؤ عاملاً أساسياً لتحقيق الأثر المنشود من أنشطة الرقابة التي تضطلع بها الوحدة. وقد طلبت الجمعية العامة إلى الوحدة، في قرارها ٢٥٨/٦٠، تعزيز متابعة تنفيذ توصياتها، كما أبدت مراراً رغبتها في قيام نظام للمتابعة من هذا القبيل على النحو المحدد أصلاً في قرارها ١٦/٥٤.

٤٥ - وبلغ عدد التوصيات التي تمكنت الوحدة من تتبع تنفيذها للفترة المشمولة بهذا التقرير (٢٠٠٨-٢٠١٠) ٣٧١ توصية (انظر الجدول ١).

٤٦ - وفي إطار إعداد هذا التقرير، طلبت الوحدة إلى المؤسسات المشاركة تقديم معلومات بشأن جميع التوصيات الصادرة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، تلقت أمانة الوحدة معلومات من جميع المؤسسات باستثناء اثنتين منها (موئل الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية).

الجدول ١

نشر التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية أو السرية

المجموع	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
١٠	٣	٥	٢	المنشورات المتعلقة بفرادى المنظمات
١٢٨	٤٠	٦٥	٢٣	التوصيات المتعلقة بفرادى المنظمات
٢٣	٨	٦	٩	المنشورات الشاملة للمنظومة بأسرها والمعلقة بعدة منظمات
٢٤٣	٨٥	٦٢	٩٦	التوصيات الشاملة للمنظومة بأسرها والمعلقة بعدة منظمات
٣٣	١١	١١	١١	مجموع المنشورات
٣٧١	١٢٥	١٢٧	١١٩	مجموع التوصيات

١ - النظر في التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية أو السرية

٤٧ - حُللت البيانات المتاحة عن النظر في التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية أو السرية البالغ عددها ٣٣ والصادرة في الأعوام ٢٠٠٨، و ٢٠٠٩، و ٢٠١٠، في ضوء أحكام الفقرتين ٤ و ٥ من المادة ١١ من النظام الأساسي للوحدة. ويتضمن المرفق الرابع تفاصيل عن نظر المنظمات في التقارير المتعلقة بالمنظومة بأسرها. واستناداً إلى الوثائق الرسمية الموجودة على المواقع الشبكية للمنظمات، ترحب الوحدة بالجهود المتواصلة التي ترمي إلى تتبع السجلات والتي تبذلها اليونيدو ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي.

٤٨ - غير أن الوحدة تلاحظ بقلق أن عدة منظمات (الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الدولي للاتصالات^(١) ومنظمة السياحة العالمية^(٢))، قد وُجِه إليها أكثر من ٢٠ تقريراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولم تبلغ الوحدة بعد بشأن نظرها في تلك التقارير أو اتخاذها إجراءات بشأنها. وذكرت إحداها، وهي منظمة السياحة العالمية، أنه ليس لديها ما يكفي من الموظفين لمتابعة تقارير الوحدة. وهذا أمر مؤسف، فالوحدة تود تشجيع تلك المنظمة على الاستفادة إلى أقصى حد من تقارير الوحدة، بما فيها آخر تقرير لاستعراض التنظيم والإدارة في تلك الهيئة (JIU/REP/2009/1). وقد أدرجت الوحدة في برنامج عملها

(١) باستثناء JIU/REP/2009/3.

(٢) باستثناء JIU/REP/2009/3.

لعام ٢٠١٢ إجراء متابعة للتقرير المذكور، على أمل أن يلقي الاستعراض الضوء على ما تواجهه تلك المنظمة من صعوبات في متابعة تقارير الوحدة وتوصياتها.

٤٩ - وقامت عدة أمانات بإبلاغ الوحدة بما اتخذته من إجراءات ملموسة (أي إجراءات القبول أو الرفض أو غيرها) بشأن التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين لكل منها. بيد أن أمانات معظم المنظمات لا تقترح على هيئاتها التشريعية مسار عمل محدد لقبول التوصيات الموجهة إليها أو رفضها أو تعديلها. وفي ظل غياب اقتراح محدد بشأن مسار العمل، فإنه نادراً ما تُجرى مناقشة معمقة بما يكفي للأسس الموضوعية لتوصيات الوحدة، وهو ما يؤدي إلى عدم متابعة الهيئات التشريعية لتلك التوصيات واتخاذ إجراءات بشأنها.

٥٠ - غير أنه سُجل استثناء ملحوظ في حالة متابعة منظمة غير مشاركة لتوصيات الوحدة، وهي أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي تابعت التوصيات الواردة في تقرير الوحدة المعنون "تقييم الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر" (JIU/REP/2009/4؛ A/64/379). وكان التقييم قد أُجري استجابة للمقرر 3/COP.8 (الفقرة ٢٧) الصادر عن مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في دورته الثامنة المعقودة في عام ٢٠٠٧. ونظر مؤتمر الأطراف في التقرير والتوصيات الواردة فيه في دورته التاسعة والعاشرة المعقودتين في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١ على التوالي. ومن بين التوصيات الست المقدمة، قُبلت جميع التوصيات الأربع الموجهة إلى مؤتمر الأطراف، وإحدى التوصيتين الموجهتين إلى الرؤساء التنفيذيين، وهي جميعها قيد التنفيذ. ورحبت الجمعية العامة، في الفقرتين ٣ و ٤ من قرارها ٦٦/٢٠١، بنتائج الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف وبالجهد التي يبذلها بهدف إيجاد حلول دائمة فيما يتعلق بحوكمة الآلية العالمية والترتيبات المؤسسية اللازمة لها، وذلك في إطار متابعة ما أُجري من تقييمات خارجية شتى، منها تقرير الوحدة لعام ٢٠٠٩، بهدف تحسين الخدمات المقدمة لمؤتمر الأطراف.

٢ - التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات

قبول التوصيات أو الموافقة عليها

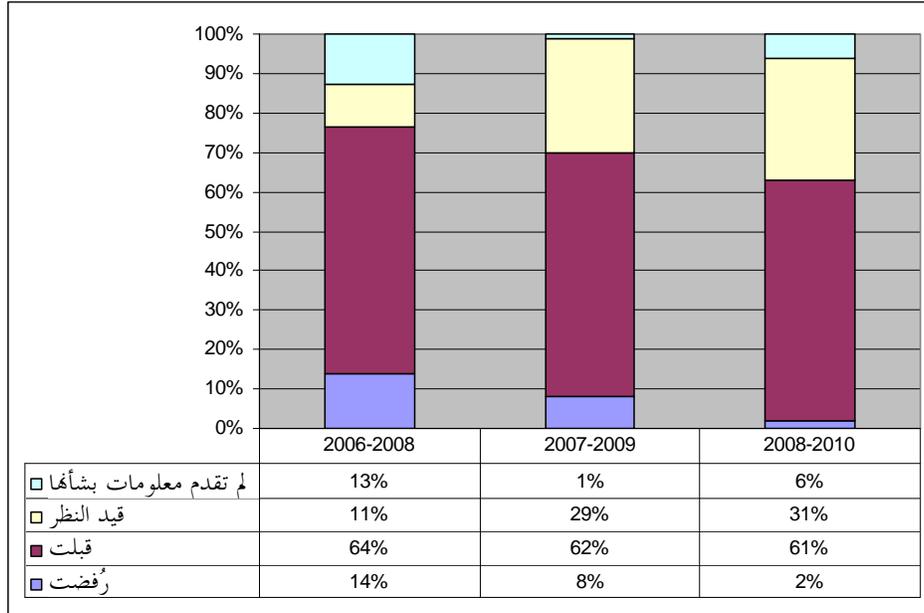
٥١ - يُظهر تحليل البيانات المتاحة عن التوصيات البالغ عددها ١٢٨ توصية الواردة في التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات والصادرة في الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وحتى نهاية عام ٢٠١١، معدل قبول نسبته ٦١ في المائة؛ وهو معدل مماثل للمعدلات المسجلة في فترات الإبلاغ السابقة التي تدوم كل منها ثلاث سنوات (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

معدل قبول التوصيات الواردة في التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات،

٢٠١٠-٢٠٠٦

(نسبة مئوية)



المصدر: A/63/34 و Corr.1، و A/64/34، والمعلومات المقدمة من المنظمات.

٥٢ - لم تقدم أي معلومات عن ٦ في المائة من التوصيات؛ ورُفض ٢ في المائة فقط من جميع التوصيات.

٥٣ - ومن مجموع التوصيات المذكورة، كان ما نسبته ٣١ في المائة قيد النظر خلال فترة الإبلاغ الحالية، وهي نفس النسبة المبلغ عنها في الفترة السابقة. وفي أغلب الحالات، اكتفت مجالس الإدارة، بعد نظرها في التقارير، بإيراد عبارة "أحاط علماً" بالتوصيات دون أن تؤيدها أو ترفضها صراحة. وبرهنت الفاو واليونسكو والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد البريدي العالمي، على أنها تتبع ممارسات جيدة في هذا الصدد. ويتوقع من مجالس الإدارة أن تضطلع بدورها الإداري بأن تقرر مسار عمل محدد إزاء التوصيات وتجنب استخدام عبارة "يحيط علماً" التي تتسم بالغموض وتجعل من مهمة متابعة التوصيات مهمة صعبة للغاية؛ لأنها عبارة لا تشير إلى الموافقة أو عدم الموافقة، ولا تفضي إلى اتخاذ إجراءات لاحقة.

تنفيذ التوصيات المقبولة

٥٤ - تُظهر البيانات المتعلقة بالتوصيات الموافقة عليها أو المقبولة انخفاضاً في معدلات تنفيذ التقارير المنشورة حديثاً لأنه عدد التوصيات التي لم يكن قد نُظر فيها بعد كان كبيراً. وفي نهاية عام ٢٠١١، تظهر البيانات المتاحة عن التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات أنه نُفذ ٤٢ في المائة من التوصيات وما زال ٣٥ في المائة منها قيد التنفيذ. ولم ترد أي معلومات بشأن حالة تنفيذ بقية التوصيات المقبولة ونسبتها ١٩ في المائة (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

معدل تنفيذ التوصيات المقبولة أو الموافقة عليها الواردة في التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات، ٢٠٠٦-٢٠١٠ (نسبة مئوية)



المصدر: A/63/34 و Corr.1، و A/64/34، والمعلومات المقدمة من المنظمات.

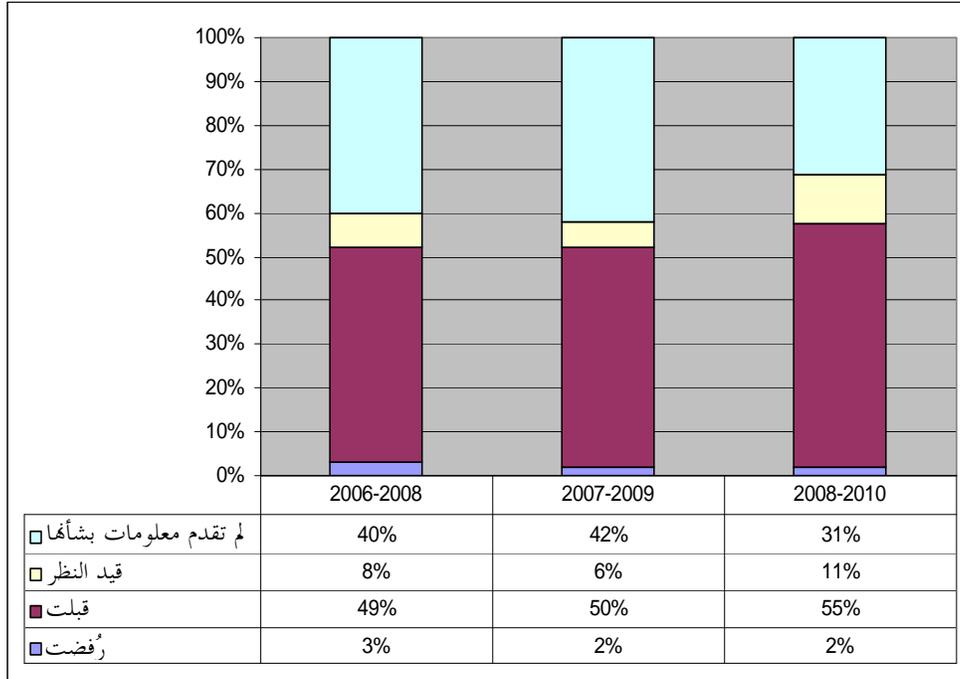
٣ - التقارير والمذكرات ذات الطابع المتعلق بالمنظومة بأسرها أو تلك المتعلقة بعدة منظمات

قبول التوصيات أو الموافقة عليها

٥٥ - يُظهر تحليل للبيانات المتاحة عن التوصيات البالغ عددها ٢٤٣ توصية الواردة في التقارير والمذكرات التي تغطي منظومة الأمم المتحدة بأسرها أو تلك التي تغطي عدة منظمات والتي صدرت بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، تحسناً في معدل القبول (بنسبة ٥٥ في المائة) بالمقارنة مع فترة الإبلاغ السابقة (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

معدل قبول التوصيات الواردة في التقارير والمذكرات المتعلقة بالمنظومة بأسرها وتلك المتعلقة بعدة منظمات، ٢٠٠٦-٢٠١٠ (نسبة مئوية)

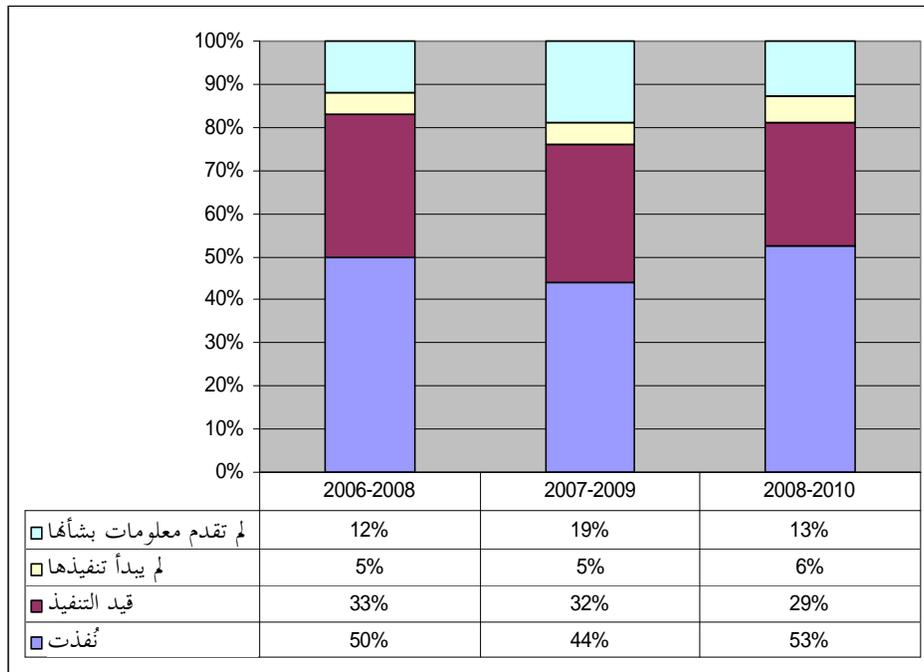


المصدر: A/63/34 و Corr.1، و A/64/34، والمعلومات المقدمة من المنظمات.

٥٦ - يعزى المعدل الإجمالي، المنخفض نسبياً، للقبول أو الموافقة والبالغ ٥٥ في المائة، إلى عدم تقديم أي معلومات عن ٣١ في المائة من التوصيات. وعلى العكس من التقارير المتعلقة بفرادى المنظمات التي يُتَّ فيها عادة في غضون سنة من صدورها، لا سيما إذا كانت صادرة بتكليف، فإن إصدار تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على التقارير المتعلقة بالمنظومة بأسرها وقيام جميع المنظمات المشاركة ببرمجة التقارير والنظر فيها يستغرق وقتاً أطول. ولم يُرفض سوى ٢ في المائة من التوصيات الصادرة؛ وكانت نسبة ١١ في المائة منها لا تزال قيد النظر.

الشكل الرابع

معدل تنفيذ التوصيات المقبولة أو الموافقة عليها الواردة في التقارير والمذكرات المتعلقة بالمنظومة بأسرها وتلك المتعلقة بعدة منظمات، ٢٠٠٦-٢٠١٠ (نسبة مئوية)



المصدر: A/63/34 و Corr.1، و A/64/34، والمعلومات المقدمة من المنظمات في أواخر عام ٢٠١٠.

٥٧ - يُظهر معدل تنفيذ التوصيات المقبولة أو الموافقة عليها الواردة في التقارير والمذكرات المتعلقة بالمنظومة بأسرها وتلك المتعلقة بعدة منظمات والصادرة في الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ فارقاً إيجابياً، بتنفيذ ٥٣ في المائة من التوصيات وكون ٢٩ في المائة منها قيد التنفيذ. أما في حالة التوصيات التي لم يكن قد بدأ تنفيذها، فإن معدلها ظل مستقرًا عند نسبة ٦ في المائة. ولم ترد أي معلومات بشأن حالة تنفيذ ١٣ في المائة من التوصيات المقبولة (انظر الشكل الرابع).

٥٨ - وبوجه عام، ارتفعت معدلات التنفيذ للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ بنسبة كبيرة قدرها ٩ في المائة.

٥٩ - ويبيّن الجدول ٢ المعدل الإجمالي للقبول والتنفيذ في كل منظمة على حدة منذ بدء العمل لنظام المتابعة، أي من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٠، وهو يوضح بشكل يغني عن الشرح مدى التزام كل منظمة بنظام المتابعة.

٦٠ - وتشير البيانات إلى أداء قوي ومتسق فيما يتعلق بحالة القبول بنسبة تتجاوز ٧٠ في المائة لكل من منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومرد ذلك إلى فعالية عمليات المتابعة التي تضطلع بها كل منها. وفي هذا الصدد، لا تزال المنظمة الدولية للطيران المدني واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبلغ عن أعلى معدلات تنفيذ.

الجدول ٢

الحالة الإجمالية لقبول توصيات الوحدة وتنفيذها من قبل المنظمات المشاركة
(من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠)

(نسبة مئوية)

لم تقدم معلومات بشأنها	تنفيذ التوصيات المقبولة			القبول			قبلت/ ووفى عليه	غير ذات صلة	
	نفذت	قيد التنفيذ	لم يبدأ تنفيذها	لم تقدم معلومات بشأنها	قيد النظر	رفضت			
١٩,٦	٥٦,٢	٢٣,١	١,١	٢٣,٦	٥,٢	٦,٧	٦٣,١	١,٣	الأمم المتحدة
٨,٨	٥٨,٨	٢٦,٥	٥,٩	٠,٨	٧,٠	١,٦	٢٦,٦	٦٤,١	الأونكتاد
٤,٧	٦٥,٢	٢٦,٦	٣,٤	٠,٠	٧,٧	١,١	٩٠,٤	١,٩	البرنامج الإنمائي
٦٦,٧	٦,٣	٢٢,٢	٤,٨	٢٧,٣	٢٨,٨	٣,٥	٣١,٨	٨,٦	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
١٥,٥	٥٤,٧	٢٨,٧	١,١	٢٣,٨	٠,٨	٢,٠	٧٠,٧	٢,٧	صندوق السكان ^(١)
٠,٠	٥٤,١	٣١,١	١٤,٨	٣٢,٤	٠,٠	٠,٠	٣٤,١	٣٣,٥	ممثل الأمم المتحدة
٤,١	٥٣,٧	٤٠,٥	١,٧	٣٥,٥	٩,٢	١,٢	٤٨,٢	٦,٠	مفوضية شؤون اللاجئين
٢٣,٧	٥٠,٠	٢٤,٤	١,٩	١٨,٨	١٤,٥	٠,٨	٦٠,٩	٥,١	اليونيسيف
٠,٠	٥٦,١	٣٦,٤	٧,٦	١٧,٤	٢,٢	١,٧	٣٧,١	٤١,٦	المكتب المعني بالمخدرات والجريمة
١٩,٥	٣٥,٤	٣٦,٦	٨,٥	٤٧,٥	٠,٦		٤٥,٣	٦,٦	الأونروا
١٠,٠	٥٥,٢	٣٠,٨	٤,٠	٨,٣	١٣,٩	١,٩	٧٥,٦	٠,٤	برنامج الأغذية العالمي
١١,٥	٥٣,٢	٣٠,٧	٤,٦	١,٢	٣,٣	٦,١	٨٩,٣		الفاو
٣٠,١	٥٠,٣	١٦,٨	٢,٨	٥,٢	٨,٢	١٢,٦	٦١,٩	١٢,١	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
٠,٦	٨٣,٥	١٥,٢	٠,٦	١١,٦	٣,٢	٦,٤	٦٥,٣	١٣,٥	منظمة الطيران المدني الدولي
٥٨,٦	٢١,٤	٢٠,٠		٥٧,٦	٣,٤	٠,٨	٢٦,٧	١١,٥	منظمة العمل الدولية
٣٩,٦	٣٤,٥	٣,٦	٢٢,٣	١٣,٨	٢,٤	٢,٩	٦٦,٢	١٤,٨	المنظمة البحرية الدولية
٢١,١	٣٥,٦	٤٠,٠	٣,٣	٤٣,٨	١٦,٥		٣٧,٢	٢,٥	الاتحاد الدولي للاتصالات

تنفيذ التوصيات المقبولة				القبول				
لم تقدم معلومات بشأنها	نفذت	قيد التنفيذ	لم يبدأ تنفيذها	لم تقدم معلومات بشأنها	قيد النظر	رفضت	قبلت/ ووفى عليه	غير ذات صلة
٢,٤	٦٩,٢	٢٨,٠	٠,٥	٠,٨	٦,٨	٤,٢	٨٠,٢	٨,٠
٣,٩	٣٣,٠	٥٢,٥	١٠,٦		١٠,٦	٣,٤	٧٥,٨	١٠,٢
	٠,٠	١٠٠,٠		٧٦,٩	١١,٨	٨,٨	٢,٥	٠,٠
٥,٢	٤٣,٣	٤٥,٤	٦,٢	٢٥,٨	١٨,١	١,٤	٤٣,٩	١٠,٩
٣٤,١	٢٨,٩	٢٥,٩	١١,١	٣٥,٢	١,٦	٢,٠	٥٢,٧	٠,٨
١٨,٤	٥٦,١	٢٥,٥	٠,٠	٢٥,٣	١٣,٣	٠,٩	٤٢,١	١٨,٥
٨,٥	٦٨,٥	١٦,٩	٦,٢	٣٥,١	٢,٢	٦,٠	٤٨,٥	٨,٢
٠,٠	٣٦,٤	٥٩,١	٤,٥	٤٢,٠	١٢,٠		٤٤,٠	٢,٠

ملاحظة: بيانات المنظمات التي يتجاوز معدل قبولها و/أو تنفيذها ٧٠ في المائة ترد بخط داكن.

(أ) البيانات الخاصة بهذه المنظمة ناقصة بسبب عدم الإبلاغ في عام ٢٠١١.

الأثر

٦١ - يجري تعقب الأثر المنشود (انظر الجدول ٣) على مدى كامل الفترة التي يغطيها نظام المتابعة منذ إنشائه في عام ٢٠٠٤. وتستخدم الوحدة ثماني فئات مختلفة من أجل القيام على نحو أفضل بتحديد الأثر الناجم عن توصياتها والإبلاغ عنه.

٦٢ - وتركز معظم التوصيات المقدمة على تعزيز الفعالية والكفاءة. كما يشكل تعزيز المساءلة، والضوابط والامثال، ونشر أفضل الممارسات اتجاهات بارزة في التوصيات. ومع ذلك، يظل من الصعب قياس الأثر كما لعدم ورود تعليقات بصفة منتظمة من المنظمات المشاركة. ولغن تناولت قلة من التوصيات فئة الوفورات المالية صراحة، فإن فعة الأثر هذه يتعين قراءتها في ضوء تحسن الكفاءة. وتطبيق أفضل الممارسات من شأنه أيضا أن يؤدي إلى تحقيق وفورات مالية.

الجدول ٣

الأثر المنشود من توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ٢٠٠٤-٢٠١١

فئة الأثر	عدد التوصيات								المتوسط (النسبة المئوية)
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	
تعزيز الفعالية	١١	١٨	٣٤	٦٣	٤٠	٤٣	٥٣	٣٢	٣٧ في المائة
تعزيز الكفاءة	١٩	٣٧	٨	٤٣	٢٠	٢٣	٩	١٢	٢١ في المائة
تعزيز المساءلة	٤	٢	٢٠	١٠	١٩	١٩	١٥	١١	١٢ في المائة
تعزيز الضوابط والامتثال	٣	١٧	٤	١٣	١٣	٥	٩	١٢	٩ في المائة
تعزيز التنسيق والتعاون	٦	٢٠	١٠	٧	٧	٥	١٤	٨	٩ في المائة
نشر أفضل الممارسات	١٢	٢٠	١٥	٤	٨	١٩	٩	٨	١١ في المائة
الوفورات المالية	صفر	١	١	٣	٦	١	٣	١	٢ في المائة
فئات أخرى	صفر	٢	صفر	صفر	٦	١٢	١٣	٢	٤ في المائة
المجموع	٥٥	١١٧	٩٢	١٤٣	١١٩	١٢٧	١٢٥	٨٦	

واو - نظام تتبع التوصيات على شبكة الإنترنت

٦٣ - استجابة للعرض الذي قدمته الوحدة إلى اللجنة الخامسة فيما يتعلق بدراسة حدودى النظام وتكلفته المتوقعة البالغة ٣٠٩ ٠٠٠ دولار، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٠/٦٥، دفع حصة الأمم المتحدة مقدماً في منتصف فترة السنتين، مشجعة المنظمات المشاركة الأخرى على أن تحذو حذوها. وهناك ثلاث منظمات فقط لم تستجب لهذه الدعوة، وسيطلب منها دفع حصتها البالغة ٥ في المائة من تكلفة النظام أثناء فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وذلك عملاً بالفقرة ٢ من المادة ٢٠ من النظام الأساسي للوحدة التي تنص على أن تتقاسم المنظمات المشاركة نفقات الوحدة. (للاطلاع على قائمة المنظمات المساهمة، انظر المرفق الخامس).

٦٤ - وقد قوبل هذا التطور المتمثل في توفير التمويل للوحدة في عام ٢٠١١ بالترحيب وأتاح للوحدة والمقاول المختار الشروع في استحداث النظام بدلاً من انتظار الأموال المقدمة في إطار الميزانية البرنامجية العادية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وهو ما كان يحتمل أن تنجم عنه تكاليف وتأخيرات إضافية. ونُظمت مراحل العمل في استحداث النظام، الذي بدأ في منتصف عام ٢٠١١، وفقاً للموارد المقدمة. وأنشئت فرقة عمل داخلية ومجموعة مستخدمين خارجية تضم أعضاء من المنظمات المشاركة المهمة. ويسير المشروع في الطريق الصحيح،

إذ تعكف أمانة الوحدة منذ الآن على اختبار بعض وحدات البرمجيات الخاصة به. ويتوقع أن يُنجز المشروع وأن يصبح النظام جاهزاً للتشغيل في منتصف عام ٢٠١٢. وحالما يصبح النظام متاحاً، سيكون بوسع هيئات الرقابة الأخرى استخدامه، مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه، مما سيحقق قدراً كبيراً من وفورات الحجم. والواقع أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية مهتم بهذا النظام ويدرس إمكانية استخدامه مع إدخال بعض التعديلات التي تقتضيها طبيعة عمل المكتب.

٦٥ - والموارد اللازمة لتشغيل نظام متابعة التوصيات على شبكة الإنترنت مُدرجة في الميزانية البرنامجية للوحدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وقد تسنى توفير هذه الموارد جزئياً عن طريق زيادة في إطار بند الخدمات الاستشارية. ولا يزال هناك نقص في الاعتمادات لوظيفة واحدة على الأقل في مجال ضمان ضبط النوعية. وستبذل، الوحدة مع ذلك، قصارى جهدها في استخدام الموارد المتاحة استخداماً فعالاً نظراً إلى تقلص الموارد في العديد من منظماتها، وستقوم، استناداً إلى تقييم تجربة سنة التنفيذ الأولى، بالإبلاغ عن أي احتياجات إضافية. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم الوحدة السعي إلى الحصول على تمويل لوظيفة خبير معاون للمساعدة في ضبط النوعية.

زاي - العلاقات مع هيئات الرقابة والتنسيق الأخرى

٦٦ - واصلت الوحدة، في عام ٢٠١١، علاقاتها التفاعلية التي لا تنفك تزداد نشاطاً وانتظاماً مع هيئات الرقابة والتنسيق الأخرى، وعلى الأخص مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وحافظت أيضاً على تبادل منتظم للمعلومات مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ولجنة الإدارة التي أنشأها الأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، سعت الوحدة إلى التعاون مع هيئات الرقابة في سائر المنظمات المشاركة.

٦٧ - وأثناء الاجتماع الثلاثي السنوي مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، قدمت الأطراف رسمياً خطط عملها لعام ٢٠١٢ وناقشتها، وذلك بغرض تفادي التداخل أو الازدواجية وسعيًا إلى زيادة التآزر والتعاون.

٦٨ - وأجرت الوحدة أيضاً اتصالات منتظمة مع هيئات أخرى للرقابة الداخلية، لا سيما مع الهيئات التي عينتها منظماتها جهة تنسيق مكلفة بالتعامل مع وحدة التفتيش المشتركة.

٦٩ - وشاركت الوحدة بصفة مراقب في الاجتماع السنوي لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (وهو فريق يتألف من مجموعة من الممارسين المهنيين المعنيين بالتقييم في مؤسسات

منظومة الأمم المتحدة)، المعقود في باريس في نيسان/أبريل ٢٠١١؛ وفي مؤتمر المفتشين الدوليين المعقود في واشنطن العاصمة في أيار/مايو؛ وفي اجتماع ممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية للمنظمات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف المعقود في باريس في أيلول/سبتمبر. وهذه كلها محافل هامة لتبادل ممارسات الرقابة ومناقشة قضايا الرقابة على نطاق المنظومة.

حاء - الموارد

٧٠ - لا تزال الموارد البشرية المعتمدة للوحدة في عام ٢٠١١ تضم ١١ مفتشا (مد-٢)، والأمين التنفيذي (مد-٢)، و ١٠ وظائف من الفئة الفنية مكرسة لأعمال التقييم والتفتيش (٢ برتبة ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٣ ف-٣ ووظيفة واحدة ف-٢) والتحقيق (وظيفة واحدة برتبة ف-٣)، وباحثا مساعدا أقدم (خ ع-٧)، و ٨ موظفين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، منهم ٤ عُيّنوا باحثين مساعدين في عدة مشاريع محددة، و ٤ يقدمون الدعم للوحدة في مجالات الإدارة وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الوثائق والتحرير وغير ذلك من أشكال الدعم. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت حكومة ألمانيا على الاستمرار في توفير موظف مهني مبتدئ برتبة ف-٢ لمدة سنتين إضافيتين ابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، مما يكفل دعماً كاملاً خلال السنة. واستمرت الوحدة أيضاً في تنفيذ برنامجها الفعال للتدريب الداخلي دعماً لتنفيذ برنامج العمل عند الحاجة. وقد أسفر ذلك عن توفير موارد تدريب خلال السنة تكفي لتغطية نحو ٨٠ شهر عمل. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر، كان معدل الشغور في الوحدة صفر في المائة.

٧١ - واستمر بذل الجهود الرامية إلى تطوير قدرات الموظفين ومهاراتهم الفنية خلال السنة. وفي المتوسط، استفاد كل موظف من خمسة أيام من التدريب، مما يعني بلوغ الهدف الذي حددته الأمم المتحدة. وركزت حلقة عمل داخلية أدارها خبير استشاري خارجي على موضوع "التوصل إلى استنتاجات متينة ووضع توصيات مفيدة". واستُخدم التداول بالفيديو وعقدت حلقات دراسية على شبكة الإنترنت في عدد من الدورات التدريبية بتكلفة منخفضة جداً. وحضر موظفان دورة تدريب داخلية في مجال التقييم دامت أسبوعاً واحداً، وحضر موظف واحد دورة تدريبية متخصصة في مجال التحقيقات، وشارك ثلاثة من أكبر الموظفين في برنامج تنمية القدرات القيادية (مد-١ و مد-٢) وفي برنامج تطوير الإدارة (ف-٤ و ف-٥).

٧٢ - وفيما يتعلق بالموارد المالية، فإن المخصصات من الميزانية العادية لعام ٢٠١١ بلغت ١٤ مليون دولار، منها ١٣ مليون دولار (٩٣ في المائة) لتغطية تكاليف الموظفين، مع

تخصيص الباقي للسفر (٨٠٠ ٥٥٠ دولار) ولتغطية التكاليف الأخرى غير المتصلة بالموظفين (٢٣٦ ٥٠٠ دولار). وكما سبق ذكره، فإن هذه الموارد لا تكفي لتلبية جميع الاحتياجات البرنامجية.

٧٣ - ولم ترد في عام ٢٠١١ أي تبرعات جديدة خارجة عن الميزانية. غير أنه قدمت في عام ٢٠١٠ موارد لتغطية بعض تكاليف السفر وحلقات العمل من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام المنبثقة عن إدارة عمليات حفظ السلام، وحكومة النرويج.

٧٤ - وأدرجت الأمانة في خطة عملها الاستراتيجية الداخلية لعام ٢٠١١، هدف تحسين إدارة المعارف وتبادلها كأحد أهدافها الاستراتيجية الرئيسية. وفي إطار هذا الهدف العام، يمثل استكمال الموقع الشبكي الحالي وتحديثه عنصراً حاسماً في الاستراتيجية الجديدة للاتصالات. أما بالنسبة لعام ٢٠١٢، فسوف تتمثل الأهداف الاستراتيجية الرئيسية في ما يلي: ضمان الإنجاز التام والمرضي لمشروع تكنولوجيا المعلومات؛ وعقد اجتماع وتنظيم تدريب لجهات التنسيق المعنية بنظام تتبع التوصيات على شبكة الإنترنت؛ وتقليص الوقت اللازم لاستعراضات المعايير؛ ونشر استراتيجية الاتصالات وإنشاء آليات محسنة لضبط النوعية.

طاء - مسائل أخرى

التحقيقات

٧٥ - إن الوحدة، بوصفها الهيئة الخارجية والمستقلة الوحيدة المعنية بالرقابة على صعيد منظومة الأمم المتحدة، مكلفة، من بين مهام أخرى، بإجراء التحقيقات. وعيّنت الوحدة موظفين معينين بالتحقيقات على النحو المنصوص عليه في المادة ٨ من نظامها الأساسي. واعتمدت مبادئ التحقيقات وسياساتها في عام ٢٠٠٨ التي تتماشى بوجه عام مع المبادئ التي اعتمدها مؤتمر المحققين الدوليين والتي تحدد طابع التحقيقات التي تعتمدها الوحدة لإجراءها ونطاقها، وذلك على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٢. وعُينت ضابطة تحقيقات في عام ٢٠١٠ واستهلت مهامها في عام ٢٠١١ لتساعد المفتشين في إجراء تحقيقاتهم.

٧٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اعتمد مؤتمر المحققين الدوليين الصيغة المنقحة من المبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيقات، وهي وثيقة مقبولة دولياً تحدد معايير للتحقيقات التي تجريها المنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف. وفي ضوء ذلك، تعكف الوحدة على تحديث المبادئ والسياسات الخاصة بتحقيقاتها. وقد تلقت الوحدة في غضون ذلك عدداً من

الادعاءات المتعلقة بسلوك أفراد تابعين لعدد من المنظمات الدولية. ولا يزال التقييم الأولي جارياً لتحديد مدى الحاجة إلى إجراء تحقيقات كاملة.

توحيد الأداء

٧٧ - شاركت الوحدة، من خلال مشاركة أحد مفتشيها في فريق التقييم الإداري، في التقييم المستقل للدروس المستفادة من مبادرة "توحيد الأداء". ومع أن أمانة الوحدة رفضت عرضاً بتولي مهام أمانة الفريق، فإنها استضافت مناسبتين للفريق نظمتا في جنيف في عام ٢٠١١.

آلية التقييم على نطاق المنظومة

٧٨ - شاركت الوحدة أيضاً في المناقشات المتعلقة بتحديد آلية للتقييم على نطاق المنظومة، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٤، من خلال إعداد ورقة موقف وتقديمها إلى اللجنة الثانية. وشارك الأمين التنفيذي في فريق مرجعي شكّلته نائبة الأمين العام وحضر في تشرين الأول/أكتوبر أول حلقة عمل من أصل اثنتين نُظمتا في نيويورك بتيسير من خبيرين استشاريين مستقلين وانصب التركيز فيهما على استحداث آلية للتقييم على نطاق المنظومة. وفي اجتماعات مع هذين الخبيرين الاستشاريين، كررت الوحدة تأكيد موقفها وهو أن المطلوب تعزيز الآليات الموجودة، بما فيها على وجه الخصوص، وحدة التفتيش المشتركة. وتتطلع الوحدة إلى نتائج هذه العملية التي سيعرضها الأمين العام على الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

التأثيرات

٧٩ - طلبت الجمعية العامة، في قراراتها ٢٤٦/٦٢، و ٢٧٢/٦٣، و ٢٦٢/٦٤، من الوحدة إبقاءها على علم بأي صعوبات أو تأخيرات تواجهها في الحصول على تأشيرات الدخول لسفر بعض مفتشيها وأعضاء أمانتها في مهام رسمية. وسُجلت مجدداً في عام ٢٠١١ حوادث تسببت في تأخيرات أسفرت عن زيادات في التكلفة لم يكن لها لزوم.

الفصل الثاني

برنامج العمل لعام ٢٠١٢

٨٠ - وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٠/٦١، الذي قررت فيه الجمعية العامة أن تنظر، في آن واحد، في التقرير وبرنامج العمل السنويين لوحدة التفتيش المشتركة في الجزء الأول من دوراتها المستأنفة، بدأت الوحدة إعداد برنامج عملها لعام ٢٠١٢ في حزيران/يونيه ٢٠١١، بدعوة المنظمات المشاركة وهيئات الرقابة إلى تقديم مقترحاتها بنهاية آب/أغسطس.

٨١ - ونظرت الوحدة في ٣٢ موضوعاً جديداً اقترحتها المنظمات المشاركة وفي ٣ مواضيع اقترحتها هيئات الرقابة. وقدمت ثلاثة من المقترحات الواردة من المنظمات المشاركة بموجب تكليف صادر عن الهيئات التشريعية لتلك المنظمات. ووردت ٥ طلبات من مصادر أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، جرى النظر في ٥ مقترحات داخلية و ٧ بنود مدرجة في القائمة، ليصل بذلك مجموع المقترحات قيد النظر إلى ٥٢ مقترحاً، منها ٣٨ موضوعاً يتعلق بالمنظومة بأسرها و ٣ مواضيع تتعلق بعدة منظمات. وقامت الوحدة أيضاً بفرز أولي للملفات من أجل إجراء ٧ استعراضات محتملة للتنظيم والإدارة في المنظمات المشاركة.

٨٢ - وفي إطار عملية تشاور مع هيئات الرقابة والتنسيق الأخرى، جرى تبادل قائمة المقترحات المقدمة لعام ٢٠١٢ وقائمة البنود مع تلك الهيئات التي كانت قد دُعيت إلى تقديم تعليقاتها وتصنيفاتها فيما يتعلق بالمواضيع المقترحة. وجرى أيضاً استشارة المنظمات المشاركة، ودعوها إلى الإدلاء بتعليقاتها والإعراب عن أولوياتها وأفضليتها فيما يتعلق بالمقترحات المقدمة لعام ٢٠١٢. وجرى النظر في تلك التصنيفات والتعليقات لدى قيام الوحدة بصوغ برنامج عملها لعام ٢٠١٢ في دورتها الشتوية. وقامت الوحدة كذلك بإطلاع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية على البرنامج المؤقت، وذلك أثناء الاجتماع الثلاثي الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٨٣ - ونظرت الوحدة في ٥٢ مشروعاً محتملاً واختارت منها ١٢ مشروعاً^(٣)، ٧ منها تتعلق بالمنظومة بأسرها، ومشروع واحد يتعلق بعدة منظمات، وثلاثة مشاريع تتعلق باستعراض التنظيم والإدارة في منظمة واحدة، ويعالج مشروع واحد مسألة محددة في منظمة واحدة. ومن هذه المشاريع، إجراء استعراضين في منطمتين منفردتين واستعراض واحد على نطاق المنظومة بموجب تكليف صادر عن الهيئات التشريعية للمنظمات المعنية.

(٣) يخضع برنامج العمل للتغيير في أثناء العام؛ فرمما تضاف تقارير جديدة، ويحتمل تعديل تقارير مقررة أو إرجاؤها أو إلغاؤها عندما تستدعي الظروف ذلك، ويحتمل تغيير العناوين لتجسد توجه التقارير.

ألف - الشؤون التنظيمية والإدارية واستعراض تطبيق اللامركزية في منظمة الصحة العالمية

٨٤ - قامت الوحدة باستعراض الشؤون التنظيمية والإدارية لمنظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠١، وكانت قد تناولت تطبيق اللامركزية في المنظمة في تقرير صدر في عام ١٩٩٣. وعقب الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي للمنظمة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بشأن إدخال إصلاحات على المنظمة، طلب من الوحدة مراجعة المسائل التي تناولتها في تقريرها السابقين^(٤). وسيمثل استعراض الشؤون التنظيمية والإدارية المطلوب والتقرير المنفصل المتعلق بتحليل اللامركزية مساهمتين في عملية الإصلاح الجارية في المنظمة، والتي تتناول التحديات في مجالات الأعمال الأساسية، والحوكمة، والتمويل، وسياسات الموارد البشرية وإدارتها. أما بالنسبة لتطبيق اللامركزية، فإن عملية الإصلاح تسعى إلى إيجاد سبل لتحسين تنظيم الأعمال في المنظمة على المستوى العالمي والإقليمي والقطري.

باء - استعراض الشؤون التنظيمية والإدارية للوكالة الدولية للطاقة الذرية

٨٥ - تقوم الوحدة، وفقاً لنظامها الأساسي، بإجراء استعراضات منتظمة للشؤون التنظيمية والإدارية للمنظمات المشاركة. وتقرر إجراء الاستعراض الأول للوكالة في عام ٢٠١٢. وهو يهدف إلى تحديد مجالات تحسين الإجراءات التنظيمية والإدارية المتوخاة في الوكالة في إطار عمليات الإصلاح الجارية. ومن بين المجالات التي سيركز عليها الاستعراض الحوكمة، وتخطيط البرامج وتصميمها وتنفيذها، والإدارة المالية والتنفيذية، وإدارة الموارد البشرية، والميزانية، والرقابة.

جيم - عملية التثبيت من المستندات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٨٦ - يقوم الاستعراض، الذي نبع من اقتراح تقدمت به إدارة الدعم الميداني، على نتائج استعراض التعيينات الذي يشير إلى أن عمليات التثبيت من المستندات قبل التعيين لا تؤدي بشكل منتظم وموحد في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأن عملية التثبيت تختلف اختلافاً كبيراً من منظمة إلى أخرى. وسينظر الاستعراض في السياسات ذات الصلة، والإجراءات والترتيبات، بما في ذلك الاستعانة بمصادر خارجية، وسيقيم الفروق وأوجه القصور وسيحدد أفضل الممارسات، مع السعي إلى منع الازدواجية وعدم الاتساق في تطبيق المعايير المختلفة، وذلك بهدف مواءمة السياسات والممارسات في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة وتنسيقها.

(٤) انظر وثيقة منظمة الصحة العالمية EBSS/2/DIV/2، المقرر (3) EBSS، الفقرة ٧.

دال - استعراض متابعة منظمة السياحة العالمية

٨٧ - أقرت الوحدة، في عام ٢٠٠٩، استعراضاً للشؤون التنظيمية والإدارية لمنظمة السياحة العالمية (JIU/REP/2009/1) قُدم إلى المجلس التنفيذي للمنظمة لدى اجتماعه في مالي في أيار/مايو ٢٠٠٩، ثم في وقت لاحق من هذه السنة إلى جمعيتها العامة المعقودة في كازاخستان. وحتى الآن، تؤكد المنظمة أن التوصيات الواردة في تقرير الوحدة لا تزال قيد النظر. ومع ذلك أقرت المنظمة بأن الوحدة قدمت توجيهات مفيدة لكل من الأمانة العامة والدول الأعضاء في إعداد "كتاب أبيض" كُلف الأمين العام للمنظمة بإعداده، وأقرته الجمعية العامة للمنظمة المعقودة في جمهورية كوريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، والذي وردت فيه توصيات بإدخال تغييرات جذرية على طريقة عمل المنظمة. وسيقيم استعراض عام ٢٠١٢ حالة تنفيذ توصيات الاستعراض السابق.

هاء - دفع مبلغ إجمالي بدلاً من الاستحقاقات

٨٨ - ينظر استعراض دفع مبلغ إجمالي بدلاً من الاستحقاقات الذي اقترحه في الأصل إدارة الشؤون الإدارية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وبدعم من ١٣ منظمة مشاركة، في التطبيق، حالياً واحتمالاً في المستقبل، لخيار دفع مبلغ إجمالي بدلاً من الاستحقاقات الحالية لتحديد ما إذا كان استخدامه يوفر في النفقات العامة، ويقلل من البيروقراطية، ويوفر قدرًا أكبر من المرونة للموظفين دون أي أثر مالي كبير. وسينظر في الحاجة إلى تنسيق الإجراءات الحالية لإسناد المبالغ الإجمالية، وإلى وضع معايير مقبولة ومتسقة لمقاييس الاحتمال والقواعد الإجرائية، وخصوصاً لكفالة تحقيق العدالة للموظفين العاملين في مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الموجودين في مركز العمل نفسه.

واو - تقييم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات

٨٩ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٣١، وحدة التفتيش المشتركة إلى استعراض شبكة الأمم المتحدة للمحيطات وذلك بهدف تعزيز آلية التعاون والتنسيق في شؤون المحيطات وقانون البحار، وعرض نتائج الاستعراض على الجمعية في دورتها السابعة والستين. وفي الآن نفسه، تلقت الوحدة اقتراحاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة لبرنامج عمل الوحدة في عام ٢٠١٢ لاستعراض شبكة الأمم المتحدة للمحيطات وذلك بهدف توفير مدخلات لإصلاح الآلية من أجل تعزيز اتساق أعمال الأمم المتحدة وتنسيقها في مجال المحيطات. وسيكون الهدف من التقييم هو دراسة الآلية المشتركة بين الوكالات لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، واقتراح توصيات ملموسة لتحسين كفاءتها وفعاليتها التنسيقيتين. وتصب عملياً النتائج

والاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقييم في مراجعة اختصاصات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

زاي - ترتيبات دوام مرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٩٠ - سينظر الاستعراض، الذي اقترحه المنظمة العالمية للملكية الفكرية، في مختلف ترتيبات الدوام المرنة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، والسياسات المطبقة، والآثار العملية للترتيبات المتفاوتة على الموظفين والإدارة والمنظمة. وسيسعى الاستعراض إلى تحديد كل من الثغرات وأفضل الممارسات في ترتيبات الدوام المرنة القائمة ومعرفة ما إذا كان ثمة ترتيبات أخرى مماثلة يمكن أن تنسجم مع منظومة الأمم المتحدة.

حاء - إدارة السجلات والمحفوظات داخل الأمم المتحدة

٩١ - سينظر المشروع في التطبيق الفعال للسياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة السجلات والمحفوظات في مختلف كيانات الأمم المتحدة (الأمانة العامة، واللجان الإقليمية، والصناديق والبرامج، وبعثات حفظ السلام، وغيرها). ويمكن أن تختلف الترتيبات التنظيمية والإدارية للخدمات المخصصة، والموارد المخصصة والتحديات التي تواجهها كيانات الأمم المتحدة في هذا المجال الاستراتيجي اختلافاً كبيراً مع احتمال ألا تُفهم بشكل متسق السياسات ذات الصلة و/أو تطبيقها، مما يؤدي إلى فقدان معلومات قيمة ينبغي الحفاظ عليها واستغلالها لضمان الذاكرة المؤسسية وزيادة الفعالية التنظيمية. ويمكن لسياسة واضحة ومطبقة بشكل متسق لإدارة المحفوظات تيسير تسليم الملفات إلى الموظفين عند تغيير مقر العمل/الوظيفة أو عند مغادرة منظماتهم. ويعتزم المفتش مقارنة التحديات والحلول المنفذة وتقييمها وفق أحدث الممارسات المتبعة في هذا المجال في كل من القطاع العام والقطاع الخاص، مع مراعاة التطور السريع للتقنيات المستخدمة.

طاء - تقييم السياسات والممارسات في مجال استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل في مشتريات منظومة الأمم المتحدة

٩٢ - في السنوات الأخيرة، كان استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل في منظمات الأمم المتحدة في تصاعد مستمر. والهدف من الدراسة هو تقييم السياسات والممارسات ذات الصلة وتحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة في استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل وذلك بهدف تقديم توصيات لتحسينها. وستوفر هذه الدراسة أيضاً جرداً للاتفاقات الطويلة الأجل في المنظومة، يشمل عددها، وأنواعها، وطرقها ومستوى استخدامها. أما العنصر الهام الآخر من هذه الدراسة فسيكون تقييم الاستخدام على نطاق المنظومة كلها

أو استخدام وكالات متعددة للاتفاقات الطويلة الأجل. ويمكن أن يتيح استخدامها السليم بعض الفرص مثل استخدام الترفيع في حجم المشتريات لتخفيض الأسعار والحصول على أفضل شروط التسليم والصيانة داخل المنظمات وعلى صعيد المنظومة. ومع ذلك، فقد يتطلب الاستخدام الأمثل للاتفاقات الطويلة الأجل تخطيطاً جيداً للمشتريات بما في ذلك توحيد مواصفات المنتجات وتجميع الطلبات، فضلاً عن صياغة دقيقة لشروط العقود. ومن أجل الحصول على فائدة قصوى من الاتفاقات الطويلة الأجل من المهم تقييم أدائها، وتحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

باء - تحليل مقارنة لاستخدام نظم تخطيط موارد المؤسسات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٩٣ - تختلف نظم تخطيط موارد المؤسسات المعتمدة في إطار منظومة الأمم المتحدة اختلافاً كبيراً بين المنظمات، ويرجع ذلك جزئياً إلى الاختلافات في ممارسات الأعمال. وسيقوم المشروع بتحليل أوجه النجاح والفشل في تنفيذ نظم تخطيط موارد المؤسسات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ووضع معايير لتنفيذها على نحو فعال. وسيسعى الاستعراض إلى تحديد فرص التبادل على نطاق المنظومة وتنسيق عمليات تخطيط موارد المؤسسات داخل المنظمات وتوحيدها، وتبادل الخدمات أو دمج عناصر من النظم، من أجل تحقيق أقصى قدر من التآزر بين المنظمات، والحد، في المستقبل، من تكاليف وضع مثل هذه النظم وتشغيلها.

كاف - الاستعراض على نطاق المنظومة كلها للبرمجة المشتركة والترتيبات الإدارية لأنشطة التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة

٩٤ - سيقم الاستعراض، الذي اقترحه في الأصل مجلس مراجعي الحسابات ومكتب الفاو لآسيا والمحيط الهادئ، فعالية وكفاءة الترتيبات في تحقيق أهداف التنمية للبرامج المشتركة ومقاصدها، والأثر على المستفيدين المستهدفين، وسيسعى إلى تبسيط الإجراءات وتحسين التعاون والتنسيق بين المنظمات وبين منظومة الأمم المتحدة ونظرائها أو شركائها. وسيستعرض البرامج والترتيبات الإدارية التي يتولى مكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع للبرنامج الإنمائي إدارتها. ويهدف الاستعراض إلى تحديد الدروس الفنية ونشرها، والممارسات الرشيدة المستفادة في اتخاذ إجراءات إصلاحية للحد من ازدواجية الأنشطة وتكاليف المعاملات، فضلاً عن تعزيز الاتساق والمساءلة في أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية.

إطار وحدة التفتيش المشتركة الاستراتيجية المنقّح للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩

مقدمة

١ - عرضت وحدة التفتيش المشتركة على الدول الأعضاء إطارها الاستراتيجي الطويل الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٩ (A/63/34 and Corr.1). وسلمت الجمعية العامة في الفقرة ١٧ من قرارها ٢٧٢/٦٣ باضطلاع الوحدة بوضع نهج لاستراتيجية متوسطة الأجل وطويلة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، وقررت النظر في أي موارد مرتبطة بتنفيذ الاستراتيجية في سياق الميزانيات البرنامجية المقبلة. ومع ذلك لم ينتج عن مشروع الميزانية اللاحقين اللذين أعدتهما الوحدة زيادة في الموارد المتوقعة والضرورية رغم العديد من القرارات التي دعت الأمين العام إلى إدراج الاحتياجات من الموارد المناسبة المرتبطة بتنفيذ الأجزاء ذات الصلة من هذه الاستراتيجية. وبناءً على طلب الدول الأعضاء الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٤ (الفقرة ١٤) و ٢٧٠/٦٥ (الفقرة ٦)، قررت الوحدة أن تقوم باستكمال استراتيجيتها المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ وتحسينها، مع مراعاة التغيرات التي تطرأ على البيئة التي تضطلع فيها الوحدة بأنشطتها والتحديات التي تواجهها.

٢ - وينبغي قراءة الاستراتيجية المستكملة بالتزامن مع الاستراتيجية المقدمة في الأصل. فهي تبيّن أساساً أن الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المقررة للعقد لم يجر الحصول عليها بعد. وتقوم الاستراتيجية المستكملة على الخبرة المكتسبة خلال السنتين الأوليين من تنفيذها، وتجسّد أيضاً التحديات التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة في وقت الاستكمال.

التوجه العام والاستراتيجية الطويلة الأجل

٣ - ستظل الاستراتيجية الطويلة الأجل للوحدة، وهي تضع في اعتبارها أحكام نظامها الأساسي وبالخصوص الفصل الثالث، متأثرة إلى حد كبير باحتياجات الجهات المعنية الرئيسية وطلباتها. وستركز الوحدة أنشطتها في المستقبل على المجالات الرئيسية التي حُدِّدت بالاعتماد على الولايات الصادرة من الجمعية العامة والأجهزة التشريعية المختصة في الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وتجسّد الاستراتيجية كذلك الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات الجمعية العامة ٢٢٦/٦٢، و ٢٤٦/٦٢، و ٢٧٢/٦٣، و ٢٦٢/٦٤، و ٢٧٠/٦٥، التي طُلب فيها من الوحدة تركيز عملها على المسائل ذات الاهتمام المطروحة على نطاق المنظومة وذات الصلة بالمنظمات

المشاركة وتقديم المشورة بشأن سُبل ضمان استخدام الموارد بكفاءة وفعالية أكبر في تنفيذ ولايات المنظمات. وبسبب شح الموارد لم يتسن للوحدة الاضطلاع برقابة مستقلة على بعثات حفظ السلام.

الأهداف الاستراتيجية الطويلة الأجل

٤ - الأهداف الطويلة الأجل متأصلة في تحقيق مهمة الوحدة وولايتها، ولذا تظل دون تغيير، وهي:

(أ) مساعدة الأجهزة التشريعية في المنظمات المشاركة على الاضطلاع بمسؤولياتها الإدارية فيما يختص بوظيفتها الرقابية على كيفية إدارة الأمانات للموارد البشرية والمالية والموارد الأخرى؛

(ب) المساعدة على زيادة كفاءة وفعالية الأمانات المعنية في النهوض بالولايات التشريعية وتحقيق أهداف المهام المحددة للمنظمات؛

(ج) العمل على زيادة التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(د) الوقوف على أفضل الممارسات واقتراح معايير للقياس وتسهيل تبادل المعلومات على نطاق المنظومة بأسرها.

٥ - ويتمثل الهدف الرئيسي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ في تزويد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمعايير ومبادئ توجيهية محددة كي يتوفر لها ما يلي:

(أ) مبادئ ونظم وآليات صارمة للمساءلة، بما في ذلك الرقابة، وإقامة العدل، والأخلاقيات؛

(ب) ممارسات إدارية وتنظيمية للمنظومة محسنة ومنسقة في مجالات إدارة الموارد البشرية، والإدارة المستندة إلى النتائج، والمشتريات، والإدارة والتخطيط الاستراتيجيين، وإدارة المخاطر، والأمن والسلامة، وتكنولوجيا المعلومات؛

(ج) تنسيق بشكل أفضل وفعالية أكبر للسياسات، والاستراتيجيات، والتعاون على تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب؛ والمساعدات الإنسانية، وما بعد النزاع، والإنمائية؛ والمسائل البيئية؛ و”توحيد الأداء“؛ وما إلى ذلك؛

(د) ترتيبات حوكمة محسنة وأكثر فعالية.

التخطيط المتوسط الأجل (٢٠١٠-٢٠١٥)

٦ - تشكل إنجازات الوحدة المتوقعة النتائج البالغة الأهمية التي يتعين أن تعززها الوحدة وتقيّمها على مدى السنوات الأربع الأولى التي يشملها الإطار الاستراتيجي. وتعزز مقترحات إصلاح الوحدة التخطيط المتوسط الأجل الممتد على أربع سنوات، التي صدرت في استعراضها المتعمق لنظامها الأساسي وطرق عملها (A/58/343)، فضلاً عن العديد من قرارات الجمعية العامة. ولذلك، فقد وضعت الأهداف المتوسطة الأجل التالية: (أ) تعزيز نظام متابعة تنفيذ التوصيات؛ و (ب) وضع برامج عمل استراتيجية سنوية تركز على المسائل المطروحة على نطاق المنظومة بأسرها؛ و (ج) استعراضات منتظمة لجميع المنظمات المشاركة؛ و (د) زيادة الجدوى والتوعية؛ و (هـ) تعزيز مؤهلات أمانة الوحدة وأدواتها:

تعزيز نظام المتابعة

٧ - رحبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٠/٦٥، بالجهود التي تبذلها الوحدة لإنشاء نظام متابعة شبكي لتتبع قبول التوصيات الصادرة عن الوحدة وتنفيذها، وأذنت بتمويله وتطويره في عام ٢٠١١. ويُعدّ تنفيذ نظام متابعة أكثر كفاءة وشفافية التزاماً من الوحدة على الأجل المتوسط، وهو يتضمّن إنجازات ملموسة متوقعة، على النحو المبين أدناه.

توسيع منظور عمل الوحدة على نطاق المنظومة

٨ - تنفذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل بواسطة برامج عمل متتالية للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣. وترى الوحدة أن تلبية احتياجات العملاء تتطلب من برامج عملها السنوية أن تركز على مجالات الاستراتيجية الطويلة الأجل من منظور شامل للمنظومة، وفقاً للولايات الصادرة عن الهيئات الإدارية. وقد يكون لولايات محددة وردت من الأجهزة التشريعية المختصة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في الوحدة تأثير معين على برنامج العمل السنوي، إلا أن الأنشطة التي تضطلع بها الوحدة، في الأجل المتوسط، ينبغي أن تظهر تقدماً في اتجاه تحقيق الهدف الطويل الأجل.

استعراضات الشؤون التنظيمية والإدارية المنتظمة للمنظمات المشاركة

٩ - ترى الوحدة أن من الضروري توخي نهج أكثر انتظاماً لاستعراض الشؤون التنظيمية والإدارية للمنظمات المشاركة، وتعترم ضمان التغطية الكاملة لجميع المنظمات على مدى إطار زمني طويل الأجل، بدءاً بالكيانات التي لم يجر استعراضها بشكل كامل بعد؛ تليها المنظمات التي تم استعراضها بالفعل، مع تقديم التي استُعرضت أولاً. ولئن كان الهدف المثالي

هو استعراض كل واحدة منها على الأقل مرة كل خمس سنوات، فإن الموارد الحالية لا تسمح إلا بإجراء استعراض دوري كل ثماني سنوات. ويشير الجدول أدناه إلى التواريخ التي خضعت فيها المنظمات المشاركة إلى آخر استعراض.

١٠ - وعلى نحو ما تبين بالفعل أثناء الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، لا تعتبر المنظمات المشاركة والهيئات الإدارية استعراضات الشؤون التنظيمية والإدارية مفيدة فحسب وإنما تساعد هذه الاستعراضات على تعزيز فهم الوحدة للمنظمات المشاركة، بما يتيح لها تحقيق أحد مكونات مهمتها الرئيسية المتمثلة في تحديد أفضل الممارسات على نطاق المنظومة ونشرها.

المنظمة	السنة التي أُجِزَ فيها آخر استعراض	ملاحظات
منظمة الأمم المتحدة	-	لم يُجر بعدُ أيّ استعراض كامل. استعراض جزئي مقرر تنفيذه عام ٢٠١٢ للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اليونيسيف	-	لم يُجر بعدُ أيّ استعراض كامل
الأونكتاد	٢٠١١	الاستعراض قيد التنفيذ
البرنامج الإنمائي	-	لم يُجر بعدُ أيّ استعراض كامل
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	-	لم يُجر بعدُ أيّ استعراض كامل
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٢٠٠٤	JIU/REP/2004/4
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	-	لم يُجر بعدُ أيّ استعراض كامل
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	-	استعراض جزئي في عام ١٩٩٨. ولم يُجر بعدُ أيّ استعراض كامل
المكتب المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٠	JIU/REP/2010/10
صندوق الأمم المتحدة للسكان	-	لم يُجر بعدُ أيّ استعراض كامل
برنامج الأغذية العالمي	٢٠٠٩	JIU/REP/2009/7
الأونروا	-	لم يُجر بعدُ أيّ استعراض كامل ومن المقرر إجراء استعراض في عام ٢٠١٤
الفاو	٢٠٠٢	JIU/REP/2002/8
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	-	أول استعراض مقرر لعام ٢٠١٢
منظمة الطيران المدني الدولي	٢٠٠٧	JIU/REP/2007/5
منظمة العمل الدولية	١٩٩٩	JIU/REP/99/4

المنظمة	السنة التي أُجْرز فيها آخر استعراض	ملاحظات
المنظمة البحرية الدولية	٢٠٠٧	JIU/REP/2007/7
الاتحاد الدولي للاتصالات	٢٠٠١	JIU/REP/2001/3
اليونسكو	٢٠١١	JIU/REP/2011/9
اليونيدو	٢٠٠٣	JIU/REP/2003/1
الاتحاد البريدي العالمي	٢٠٠٨	JIU/REP/2008/1
منظمة الصحة العالمية	٢٠٠١	JIU/REP/2001/5؛ تكليف بالمتابعة لعام ٢٠١٢
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	-	استعراض جزئي في عام ٢٠٠٥ (JIU/REP/2005/1)؛ لم يُجر بعد أي استعراض كامل
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	٢٠٠٧	JIU/REP/2007/11
منظمة السياحة العالمية	٢٠٠٩	JIU/REP/2009/1

زيادة جدوى تقارير الوحدة ونشرها

١١ - ساعدت أول عملية تقييم ذاتي في عام ٢٠٠٨ الوحدة على فهم أفضل لتصورات الجهات المعنية للكيفية التي تضطلع وفقها الوحدة بأنشطتها وتحرز تقدماً في أداء مهمتها. وعلاوة على ذلك، ساهم أيضاً إدخال نظام تقييم لمواضيع مقترحة في وضع برنامج عمل يجسّد بصورة متزايدة أولويات المنظومة والهيئات التشريعية والإدارية. وتخطط الوحدة لاستخدام بيانات التقييم الذاتي والآراء المتصلة بالأداء لأغراض التخطيط المقبل، والمساءلة، والتعلم، واتخاذ القرارات. وسيعاد تصميم موقع الوحدة الشبكي لتيسير الوصول إلى التقارير وغيرها من منشورات الوحدة وتحسين إمكانيات البحث الكامل عنها. وسيُشرع في إجراء تقييم ذاتي في عام ٢٠١٢.

تعزيز مؤهلات موظفي الوحدة وأدوات تقييمهم

١٢ - يعتبر تطوير مهارات الموظفين عن طريق برامج تدريب مناسبة خارجية و/أو داخلية عنصراً أساسياً في الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وسيستمر تقديم التدريب إلى الموظفين في أحدث تقنيات التقييم، إضافة إلى المهارات الفنية الأخرى. وعلاوة على ذلك، سيجري إعداد مواد توجيهية داخلية، وتدقيق منهجية الاستعراضات واستراتيجيتها وصرامتها المهنية.

الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المتوسطة الأجل (بمجلول عام ٢٠١٥)

١٣ - تتمثل الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المتوسطة الأجل فيما يلي:

- (أ) تعزيز نظام المتابعة المتعلق بقبول التوصيات وتنفيذها
- ١' نظام معلومات شبكي جديد لمتابعة التوصيات المقدّمة
- الهدف ذو الصلة: نظام جديد للأجهزة التشريعية والأمانات يكون جاهزاً للتشغيل الكامل بمجلول نهاية عام ٢٠١٢
- ٢' معدل قبول المنظمات المشاركة للتوصيات
- الهدف ذو الصلة: ينبغي ألا تقل النسبة المئوية لقبول التوصيات في الفترة المتوسطة الأجل عن ٦٠ في المائة
- (ب) زيادة التركيز على نطاق المنظومة والتركيز الاستراتيجي لبرنامج عمل الوحدة:
- ١' عدد متوازن من التقارير المتعلقة بكل مجال من المجالات الاستراتيجية المحددة
- الهدف ذو الصلة: يجب أن تتصل كل التقارير الصادرة عن الوحدة بمجال واحد على الأقل من المجالات الاستراتيجية
- ٢' النسبة المئوية للتقارير الشاملة للمنظومة بأسرها أو التقارير عن عدة منظمات الصادرة أثناء الفترة
- الهدف ذو الصلة: يجب أن تكون النسبة على الأقل ٧٠ في المائة من مجموع عدد التقارير الصادرة في الفترة
- (ج) الاستعراض المنتظم للشؤون التنظيمية والإدارية للمنظمات المشاركة:
- ١' عدد استعراضات الشؤون التنظيمية والإدارية للمنظمات المشاركة
- الهدف ذو الصلة: تخضع جميع المنظمات المشاركة إلى استعراض واحد على الأقل مرة كل ثماني سنوات
- ٢' عدد استعراضات الشؤون التنظيمية والإدارية للمنظمات المشاركة
- الهدف ذو الصلة: استعراضان على الأقل سنوياً

- (د) زيادة جدوى تقارير الوحدة ونشرها:
- '١' النسبة المئوية لبرنامج العمل الذي يستند إلى المقترحات و/أو العروض التي تُقدّمها الدول الأعضاء و/أو هيئات الرقابة و/أو المنظمات المشاركة
- الهدف ذو الصلة: نسبة ٧٥ في المائة
- '٢' عدد زوار موقع الوحدة المنقح
- الهدف ذو الصلة: أن تبلغ زيارات الموقع ١٠٠٠٠٠٠ زيارة في السنة
- (هـ) تعزيز مؤهلات وتقييم موظفي الوحدة وأدوات تقييمهم:
- متوسط عدد أيام التدريب ذي الصلة سنوياً
- الهدف ذو الصلة: ١٠ أيام على الأقل لكل موظف من الفئة الفنية

وضع البرامج القصيرة الأجل

- ١٤ - لا يُعدّ وضع البرامج القصيرة الأجل وإعداد تقارير الأداء على المدى القصير جزءاً من هذا الإطار؛ ولذلك ستواصل الوحدة استخدام برنامج عملها السنوي، وخطة عمل استراتيجية للأمانة، وتقارير الأداء ذات الصلة.
- ١٥ - وتجدر الإشارة إلى أن الوحدة تبذل ما في وسعها لربط برنامجها المتوسط الأجل، بما في ذلك الإنجازات المتوقعة والأهداف المرتبطة بها، بأنشطتها في المدى القصير. ويجري ذلك من خلال ترتيب أهداف مفيدة ومرتبطة على اختلاف مراتبها وصولاً إلى الأهداف الفردية التي يتعين أن تنعكس في تقييم أداء الموظفين.

الموارد

- ١٦ - إن تنفيذ الاستراتيجية الواردة أعلاه في كل من الأجلين الطويل والمتوسط يتطلب أموراً منها توافر الموارد المناسبة، البشرية منها والمالية. وبالنظر إلى أن الأمم المتحدة تخصص الموارد على أساس فترات من سنتين، تفترض الوحدة أن الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجيتها في الأجلين الطويل والمتوسط ستكون متاحة في الوقت المناسب. ومن الأمور الأساسية على وجه الخصوص ضمان الاتساق والتوافق بين القرارات المتعلقة بإعداد الميزانيات ووضع البرامج (كأن تكون أيّ تخفيضات في الميزانية مطابقة لتخفيضات محددة في البرامج). وتسبب أيضاً اتساع التغطية على نطاق المنظومة في ازدياد العبء على ميزانية الوحدة أكثر مما مضى. ومن ثم تؤكد الوحدة ضرورة انسجام الأهداف الطويلة الأجل مع الموارد المناسبة.

المرفق الثاني

تكوين وحدة التفتيش المشتركة

١ - كان تكوين الوحدة لعام ٢٠١١ على النحو التالي (تنتهي فترة ولاية كل عضو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من السنة المشار إليها بين قوسين):

محمد منير زهران (مصر)، الرئيس (٢٠١٢)

تادانوري إينوماتا (اليابان)، نائب الرئيس (٢٠١٤)

جيرار بيرو (فرنسا) (٢٠١٥)

نيكولاي ف. تشولكوف (الاتحاد الروسي) (٢٠١٢)

بابا لويس فال (السنغال) (٢٠١٥)

إيفن فوتتين أورتييز (كوبا) (٢٠١٢)

إستفان بوستا (هنغاريا) (٢٠١٥)

إنريكي رومان - موري (بيرو) (٢٠١١)

جيهان ترزي (تركيا) (٢٠١٥)

م. ديبورا وايتز (الولايات المتحدة الأمريكية) (٢٠١٢)

يشان جانغ (الصين) (٢٠١٢)

٢ - وانتخبت الوحدة، وفقاً للمادة ١٨ من نظامها الأساسي، التي تنص على أن تنتخب الوحدة كل سنة من بين مفتشيها رئيساً ونائباً للرئيس، في ٢ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١١ محمد منير زهران (مصر) لمنصب الرئيس، وإستفان بوستا (هنغاريا) لمنصب نائب الرئيس، لعام ٢٠١٢. وعيّنت الجمعية العامة أيضاً، عقب استقالة رومان موري المبكرة، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ قبل نهاية فترة ولايته، خورخي ت. فلوريس كايخاس (هندوراس) في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ليحل محله، وذلك اعتباراً من كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢.

خطة العمل لعام ٢٠١١: حالة تنفيذ المشاريع (في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)

النوع ^(١)	العنوان	برنامج عمل السنة	تاريخ البداية الفعلية	الرمز/تاريخ النهاية المتوقعة
ف	استعراض الشؤون التنظيمية والإدارية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٠١١	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	الربع الثالث من عام ٢٠١٢
ع ن م	أطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة	٢٠١١	شباط/فبراير ٢٠١١	JIU/REP/2011/5
ع ن م	وظيفة التحقيقات في منظومة الأمم المتحدة	٢٠١١	شباط/فبراير ٢٠١١	JIU/REP/2011/7
ع ن م	إدارة الإجازات المرضية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٢٠١١	شباط/فبراير ٢٠١١	الربع الأول من عام ٢٠١٢
ع ن م	السياسات والممارسات الاستشارية الفردية في منظمات الأمم المتحدة	٢٠١١	آب/أغسطس ٢٠١١	الربع الثاني من عام ٢٠١٢
ع ن م	إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٢٠١١	كانون الثاني/يناير ٢٠١١	JIU/REP/2011/9
ع ن م	تعيين الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٢٠١١	شباط/فبراير ٢٠١١	الربع الأول من عام ٢٠١٢
ع ن م	استعراض التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٢٠١١	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	الربع الثالث من عام ٢٠١٢
ع ن م	استمرارية العمل في منظومة الأمم المتحدة	٢٠١١	شباط/فبراير ٢٠١١	JIU/REP/2011/6
ع م	العلاقات بين الموظفين والإدارة في الوكالات المتخصصة ونظام الأمم المتحدة الموحد	٢٠١١	آب/أغسطس ٢٠١١	الربع الثاني من عام ٢٠١٢
ع ن م	السلامة والأمن ^(ب)	٢٠١٠	ألغى	ألغى
ع ن م	تقييم نطاق عمل الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، وتنظيمه وفعالته والنهج المتبع فيه	٢٠١١	أيار/مايو ٢٠١١	JIU/REP/2011/11
ع ن م	تعدد اللغات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: حالة التنفيذ	٢٠١٠	شباط/فبراير ٢٠١٠	JIU/REP/2011/4
ع ن م	الخدمة الطبية في منظومة الأمم المتحدة	٢٠١٠	شباط/فبراير ٢٠١٠	JIU/REP/2011/1
ع ن م	إصلاح نظام المشتريات في منظومة الأمم المتحدة	٢٠١٠	أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	JIU/NOTE/2011/1
ع ن م	تمويل العمليات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة	٢٠١٠	آذار/مارس ٢٠١٠	الربع الأول من عام ٢٠١٢
ف	استعراض الشؤون التنظيمية والإدارية للأونكتاد	٢٠١٠	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	الربع الأول من عام ٢٠١٢
ع ن م	التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة	٢٠١٠	آذار/مارس ٢٠١٠	JIU/REP/2011/3

النوع ^١	العنوان	برنامج عمل السنة	تاريخ البداية الفعلية	الرمز/تاريخ النهاية المتوقعة
ف	الشفافية في عملية اختيار وتعيين كبار المديرين في الأمانة العامة للأمم المتحدة	٢٠١٠	آب/أغسطس ٢٠١٠	JIU/REP/2011/2
م ع	العلاقات بين الموظفين والإدارة في إطار الأمم المتحدة	٢٠٠٩	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	JIU/REP/2011/10
ف	استعراض الشؤون التنظيمية والإدارية لليونسكو	٢٠٠٩	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	JIU/REP/2011/8

(أ) منظمة منفردة؛ (ع ن م) على نطاق المنظومة؛ (ع م) عدّة منظمات.
(ب) ألغي المشروع بسبب مغادرة المنسق المسؤول عن التقرير (انظر الفقرة ١٥ من هذا التقرير).

المرفق الرابع

نظر الهيئات التشريعية في تقارير وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بالمنظومة بأسرها الصادرة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠^(١)

الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية													الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها										
عدد التقارير التي لم ينظر فيها	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	منظمة السياحة العالمية	اليونيدف	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	المنظمة البحرية الدولية	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	الاتحاد الدولي للاتصالات	الاتحاد البريدي العالمي	منظمة الصحة العالمية	منظمة الطيران المدني الدولي	اليونسكو	الفاو	منظمة العمل الدولية	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	برنامج الأغذية العالمي	اليونيسيف	مكتب خدمات المشاريع	صندوق السكان	البرنامج الإنمائي	الأمم المتحدة	أرسلت لاختفاء إجراء بشأنها في	العنوان المختصر	التقرير
٢																					٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	برامج الموظفين الفنيين المتبتدين	JIU/REP/2008/2
٨																					٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩	الإدارة البيئية	JIU/REP/2008/3
٦																					٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩	التنفيذ الوطني لمشاريع التعاون التقني	JIU/REP/2008/4
٥																					٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩	خدمات استضافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	JIU/REP/2008/5
٥																					٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩	إدارة المواقع الشبكية	JIU/REP/2008/6
٨																					٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩	اتساق الدعم المقدم إلى أفريقيا	JIU/REP/2009/5
٨																					٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	نقل الوظائف إلى الخارج	JIU/REP/2009/6
٦																					١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠	الرؤساء التنفيذيون	JIU/REP/2009/8
١٢																					١٢ أيار/مايو ٢٠١٠	الممثلون الخاصون للأمم المتحدة	JIU/REP/2009/9
٦																					١٩ آذار/مارس ٢٠١٠	المنظور البيئي	JIU/REP/2010/1
٧																					١٩ أيار/مايو ٢٠١٠	السفر	JIU/REP/2010/2

قائمة المنظمات المساهمة والنسبة المئوية لحصتها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٢

٣,٩	الفاو
٢,٠	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
٠,٨	منظمة الطيران المدني الدولي
٢,٠	منظمة العمل الدولية ^(أ)
٠,٢	المنظمة البحرية الدولية
٠,٥	الاتحاد الدولي للاتصالات
٦,٠	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٠,٩	منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
٠,٩	البرنامج المشترك المعني بالإيدز
١٦,٨	منظمة الأمم المتحدة ^(ب)
١١,٤	اليونيسيف
١٩,٧	البرنامج الإنمائي
١,٩	اليونسكو
٠,٨	اليونيدو
٤,١	مكتب خدمات المشاريع
٢,٧	صندوق السكان
٢,٨	الأونروا
-	هيئة الأمم المتحدة المعنية بشؤون المرأة ^(ج)
٠,٢	الاتحاد البريدي العالمي
١٤,٣	برنامج الأغذية العالمي
٦,٧	منظمة الصحة العالمية
١,٠	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
٠,٣	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
٠,١	منظمة السياحة العالمية

(أ) تشمل أيضاً كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة.

(ب) تشمل الأمانة العامة للأمم المتحدة وكذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأونكتاد، وموئل الأمم المتحدة، ومركز التجارة الدولية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. أما الأونروا ومفوضية شؤون اللاجئين، وهما أيضاً كيانان تابعان للأمانة العامة، فتردان بصورة منفصلة أعلاه، وذلك نظراً لإدراج مساهماتهما بصورة منفصلة في منهجية مجلس الرؤساء التنفيذيين. واستثيت عمليات حفظ السلام.

(ج) لم تُحدّد الحصة بعد.

